أزمة النظام الاقتصادى الدولى والاتجاهات الغربية فى تجـــديده

د . عصام الزعيم *

جوهر أزمة نظام الامبريالية الاستعمارى

إن أزمة نظام الامبريالية الاستعمارى هى أزمة السيطرة الاقتصادية والسياسية للدول الامبريالية فى البلدان المستعمرة والتابعة . ويكمن جوهر أزمة نظام الامبريالية الاستعمارى فى أن الامبرياليين لم يعودوا قادرين على السيطرة فى المستعمرات بالشكل القديم ، ولم يعودوا قادرين على الحفاظ على سيطرتهم هناك بطرق العنف القديمة .

« إن السبب الرئيسى لظهور أزمة النظام الاستعمارى هو اشتداد التناقضات الداخلية للسيطرة الاستعمارية الامبريالية ، وفى مقدمتها التناقضات بين الدول الامبريالية والمستعمرات ، والتضارب بين تطور القوى المنتجة فى المستعمرات والبلدان التابعة وبين علاقات الإنتاج المتخلفة السائدة هناك . كانت العلاقات الاقتصادية التى رسختها الامبريالية فى البلدان المستعمرة قد حدت من تطور القوى المنتجة فيها وعرقلت هذا التطور . ولا تستطيع البلدان المستعمرة والتابعة أن تحرر قواها المنتجة وأن تصفى تخلفها الاقتصادى إلا بنتيجة تصفية نظام الامبريالى الاستعمارى عن طريق ثورة التحرر الوطنى » (١) .

فى أواخر القرن التاسع عشر حيث بلغت الرأسمالية مرحلتها العليا

(*) أمين تنفيذى مساعد لجمعية اقتصادى العالم الثالث و مستشار لدى منظمة يونيدو — الأمم المتحدة .

الامبريالية ، لم تبق فى أى منطقة قارية أراض « لا مالك لها » ، فقد انجز الامبرياليون اقتسام العالم إقليمياً ..

وقد تكشف تطور الرأسمالية منذ المرحلة ما قبل الاحتكارية عن إتجاه نحو أممية الإنتاج والتبادل ونحو إزالة التقوقع القومى ، ونحو التقارب الاقتصادى بين الشعوب والتوحيد التدريجى لأراض شاسعة فى وحدة اقتصادية واحدة . وأدى التطور اللاحق للرأسمالية فى عصر الامبريالية وتطور السوق العالمية وتمهيد الطرق البحرية ومد السكك الحديدية وتصدير الرأسمال إلى تشديد الإتجاه نحو التقارب الاقتصادى بين البلدان لدرجة أكبر ، فقد وجدت مختلف الشعوب والبلدان أنفسها مترابطة بعرين التقسيم الدولى للعمل والتبعية الاقتصادية الشاملة . إلا أن هذه التبعية المتبادلة والتقارب الاقتصادى بين الأقطار قد تحققا فى سياق تطور الرأسمالية ليس عن طريق التعاون بين الشعوب بل شكل إخضاع بعض الشعوب لبعضها الآخر . وجرى التوحيد الاقتصادى للبلدان المختلفة عن طريق إنشاء الامبراطوريات مترامية الأطراف .

إن الإتجاه نحو التقارب الاقتصادى بين الشعوب ، ذلك الإتجاه الناجم عن التقسيم الدولى للعمل ، واقع فى تناقض حاد مع طرق العنف الامبريالية المستخدمة لأجل هذا التقارب . فان النظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى أكتمل فى عصر الامبريالية يستند إلى علاقات التبعية ويقوم على علاقات السيطرة والخضوع . وكانت هذه العلاقات الملازمة لجميع مراحل قيام الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتطوره قد تحولت فى مرحلة الامبريالية إلى نظام عام لخنق أغلبية سكان الأرض بالرأسمال المالى لحفنة من الدول الامبريالية .

وأصبح استغلال سكان المستعمرات فى هذه الفترة راسخاً شاملا ، وحيث أن جميع أشكال الاحتكارات – الصناعى والمالى والخامى والإقليمى – تكمل بعضها بعضاً ، فهيأت الظروف لتوسيع وتشديد الاستعباد الاقتصادى للمستعمرات وأشباه المستعمرات . كتب لينين يقول : « لقد آلت الرأسمالية إلى نظام عالمى لظلم الأكثرية العظمى من سكان الأرض استعماريا ولخنقها ماليا من قبضة من البلدان المتقدمة » (لينين المؤلفات الكاملة المجلد ٢٧ ص ٣٠٥) .

انهيار نظام الامبريالية الاستعمارى

لقد أدى تنامى حركة التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن تحل محل أزمة نظام الامبريالية الاستعمارى ، قد حلت محلها عملية انهيار هذا النظام أى عملية تصفية العلاقات الاقتصادية والسياسية المستندة إلى اضطهاد الدول الامبريالية البلدان المستعمرة والتابعة لها ، وتأسيس دول جديدة مستقلة بدلا من المستعمرات السابقة .

ونتيجة الحرب العالمية الثانية تغيرت بصورة جذرية الظروف الداخلية والدولية على السواء لتطور نضال الشعوب التحررى الوطنى .. وأسفر انتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية الألمانية والايطالية واليابان العسكرية عن إضعاف الجبهة الامبريالية العامة لدرجة كبيرة . وكان لانتصار الثورات الإشتراكية فى العديد من البلدان الأوربية والآسيوية وتكون المنظومة الإشتراكية العالمية نتيجة ذلك أهمية حاسمة لتطور حركة التحرر الوطنى فيما بعد .. وأصبحت آسيا المنطقة الرئيسية للنضال ضد الأنظمة الاستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية .. وأدى انهيار نظام الامبريالية الاستعمارى إلى أن ١٥ بلداً آسيوياً من البلدان التى كانت فى السابق مستعمرات للدول الامبريالية قد تحولت فى الفترة ١٩٤٤ – ١٩٥٤

إلى دول مستقلة . وفى هذه المرحلة من الأزمة العامة للرأسمالية تجلى انهيار النظام الاستعمارى كذلك فى أفريقيا .

وإبتداء من النصف الثانى من الخمسينات وبقدر تحول المنظومة الإشتراكية العالمية إلى عامل حاسم لتطور المجتمع البشرى وإضعاف مواقع الامبريالية لدرجة أكبر ، استمر اشتداد عملية انهيار نظام الامبريالية الاستعمارى وحلت مرحلة إنجاز التحرر السياسى للمستعمرات والنضال فى سبيل الاستقلال الاقتصادى .

وفى المرحلة الجديدة الثالثة للأزمة العامة للرأسمالية (فى النصف الثانى من الخمسينات) استمرت حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأصبح الشرق الأوسط هو الميدان الرئيسى للنضال ضد الاستعمار فى هذه المرحلة ، ولم تستطع القوى الموحدة للدول الاستعمارية الغربية حتى بقوة السلاح أن تخضع شعوب العالم العربى التى تلمست فى نضالها التحررى دوماً التأييد الحازم من قبل الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى . وعلى أعقاب فترة الشرق الأوسط بدأت الفترة الأفريقية فى تاريخ انهيار نظام الامبريالية الاستعمارية .

وتدل المعطيات التالية على تسارع وتأثر انهيار نظام الامبريالية الاستعمارية فى المرحلة الثالثة من الأزمة العامة للرأسمالية ، فلئن كان قد تحرر من النير الاستعمارى خلال السنوات العشر الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ١٤ بلداً فى آسيا وأفريقيا ، فان عدد البلدان التى تخلصت من الأنظمة الاستعمارية خلال السنوات العشر التالية قد تجاوز ٤٠ بلداً .. إن مواصلة انهيار نظام الامبريالية الاستعمارية وظهور الدول المستقلة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هما نتيجة ثورات التحرر الوطنى التى اندلعت على نطاق واسع فى النصف الثانى من الخمسينات وطوال الستينات ومطلع السبعينات ..

وهكذا تعتبر التصفية التامة تقريباً للاستعمار الكلاسيكى حصيلة هامة تكلل انتصارات حركة التحرر الوطنى فى المرحلة الثالثة من الأزمة العامة للرأسمالية . فلئن كان ٦٩ ٪ من سكان المعمورة فى ٧٧ ٪ من أراضيها يرزحون عام ١٩١٧ تحت نير التبعية الاستعمارية ، فانه لم يبق فى مطلع ١٩٧٣ تحت النير الاستعمارى إلا زهاء ١ ٪ من سكان العالم ، ولم تعد مساحة المستعمرات تبلغ حتى ٤ ٪ من أراضيه . فلقد صفى النظام الاستعمارى فى الواقع ، وغدت الامبريالية مرغمة على التكيف والأوضاع الجديدة والبحث عن أشكال جديدة للعلاقات مع المستعمرات السابقة .

ربما كان تحديد النظام الدولى كما تريده بلدان الرأسمالية المتطورة وتعمل له أو تضطر للتوجه نحوه أمراً خالياً عملياً من الصعوبة عندما نضعه فى المستوى السياسى والقانونى الدولى ، فالاستعمار القديم هو أساساً استعمار العنف السافر المسلح والإبادة الجماعية والتهجير والاستيطان الجماعى وتصفية الكيانات القومية أو الإقطاعية المستقلة أو انتهاكها بفظاظة ، أما الاستعمار الجديد فهو بالأصل استعمار العنف الخفى والابتزاز وتفريغ الاستقلال السياسى والسيادة القومية من محتواهما . ولعل أهم التغيرات فى المجال السياسى تصفيـــة الامبراطوريات وتصفية الاستعمار . وبانتقال المستعمرات لمرحلة الاستقلال انتقلت سلطة اتخاذ القرارات القانونية لأيد محلية .

لكن الأمر يختلف عندما نسعى لتحديد التوجهات الاقتصادية لدى الرأسمالية المتطورة وأجنحتها ودولها ومؤسساتها نحو النظام الدولى الجديد ، إذ لابد هنا من تحديد قسمة العمل الرأسمالية المطلوبة أو المطروحة بالمقارنة مع قسمة العمل الرأسمالية التى سادت حتى الآن علاقات البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان التابعة المتخلفة ،

ولعل خير منهج إلى الدخول إلى المشروع أو المشاريع الغربية للنظام الدولى الجديد وبالتحديد إلى قسمة العمل المطروحة فى إطار مثل هذا النظام هو تحديد مدى سادة قسمة العمل النيوكولونيالية فى الإقتصاد الرأسمالى الدولى ومدى تصفية قسمة العمل الكولونيالية ، أو بعبارة أخرى دراسة تواجد هاتين القسمتين وتوسع الأولى منها بضمور الثانية . فاذا كان النظام الدولى القائم حتى الآن نظاماً نيوكولونيالياً خالصاً فان الإشكالية المطروحة تأتى بالتأكيد مختلفة عن تلك التى تترتب على اختلاط أشكال من النمط الكولونيالى للإنتاج الرأسمالى بأشكال أخرى من النمط النيوكولونيالى .

نحن نعلم بأن الاستعمار القديم (أى الكولونيالية) اعتمد على مصادرة سيادات الأمم السياسية وتفكيك دولها القومية والعنف العسكرى السافر بينما قام اقتصادياً على الاستثمار الخارجى الخاص والتبادل غير المتكافىء من النمط الكولونيالى (من حيث السلع المتبادلة) . أما الاستعمار الجديد المقرون بمرحلة الامبريالية فقد اعتمد على تفريغ السيادة السياسية من محتواها واللجوء المقنع إلى العنف عبر الأحلاف أو المؤامرات الخفية ، بينما قام اقتصاديا على الاستثمار الخارجى المختلط أو الخالص وعلى التبادل غير المتكافىء من حيث النمط النيوكولونيالى المرتبط بسياسات الإحلال محل الواردات فى البلدان الغنية . لقد سبق أن طرحنا منذ سنة ١٩٧٣ فرضية أن نظام الامتيازات النفطية قد عبر عن قسمة عمل كولونيالية متخلفة فرضها الرأسمال النفطى المتداول وأن تأميم المصالح النفطية فى صناعات الاستخراج يمكن أن يفضى إلى إنتقال الاستثمارات الأجنبية إلى مرحلة التحويل التكريرى والبتروكيميائى فى إطار المشاركات أى إلى قسمة عمل نيوكولونيالية حقاً . أو أن يفضى تأميم المصالح النفطية الاستخراجية إلى استبعاد أية صيغ بديلة من الاستثمار فى صناعات التكرير والبتروكيمياء التحويلية (٢) .

كتب الإقتصادى فارجا « لقد ارتبطت عملية إعادة تقسيم مناطق النفوذ فى العالم الرأسمالى أثناء الحرب العالمية الأولى ببدء نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها وبسعى الامبريالية العالمية سعياً محموماً لتكريس السيطرة الاستعمارية وتشديدها على شعوب البلدان المتخلفة ولنهب مواردها الاقتصادية المادية والبشرية واستغلالها وفرض اتجاهات معينة للتطور الاقتصادى والإجتماعى وإقامة النظم السياسية الرجعية والعميلة وإلزامها باقامة علاقات اقتصادية محصورة بالدول الامبريالية علاقات من طبيعة غير متكافئة تخدم مصالح الاحتكارات الرأسمالية » (٣) .

ويلاحظ كاظم حبيب « أن البلدان الرأسمالية المتطورة قد سيطرت خلال الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى ومنتصف العقد السادس على السوق العالمية وأخضعت البلدان المتخلفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لها ، وأنه برز منذ الخمسينات فعل أكبر لعاملين وهما :

(أ) تطور قدرة المنظومة الإشتراكية وتأثيرها على النشاط الاقتصادى الدولى ونمو علاقاتها الاقتصادية الدولية .

(ب) انتزاع مزيد من البلدان النامية لاستقلالها وترابط النضال من أجل الاستقلال السياسى والنضال من أجل الاستقلال الاقتصادى وتعمق المحتوى الإجتماعى لهذا النضال وتطور فى علاقات البلدان النامية السياسية والاقتصادية مع البلدان الإشتراكية (٤) .

ونحن نرى بأن استفحال الظاهرة الامبريالية منذ اوائل القرن الحالى وتدويل العالم الرأسمالى لم يأتيا تماماً على الظاهرة الكولونيالية ونعنى بها قسمة العمل الرأسمالية الكولونيالية بل إن انتشار الإستعمار الجديد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية قد أسفر عن تعايش قسمة العمل الكولونيالية (خاصة فى قطاعات الاستخراج) وقسمة العمل النيوكولونيالية فى الصناعات

التحويلية) الزراعية حتى الستينات ثم التحويلية المعدنية الهامشية فضلا عن التجميعية فى الستينات فى أمير كا اللاتينية أولا ومن ثم فى مناطق العالم المتخلفة الأخرى فى السنوات المتأخرة (٥) .

إن جوهر المسألة هو الطابع الحالى للعلاقات الاقتصاديةالدولية الذى استقام خلال حقبة كان موضع القوى خلالها مختلفاً كل الأختلاف عن مآلها الجديد والذى لم يكن يستجيب سوى للمصالح الأنانية للإحتكارات الامبريالية . ذلك أن هذا الطابع قد دخل فى تناقض مع المصالح الحيوية للغالبية العظمى من البلدان ومع تطور الوضع الدولى . ومما كشف وبأسطع الصور عن عدم التطابق هذا التباشير التى أعلنها الانفراج بحل المسائل الاقتصادية الراهنة وفقاً لصالح الشعوب قاطبة ... (٦) .

فالبلدان السائرة فى طريق النمو والقائمة فى آسيا وأفريقيا وأمير كا اللاتينية التى نالت بمعظمها الاستقلال السياسى خلال العقود الأخيرة تتصدى لحل مسألة معقدة ومهمة ألا وهى الانعتاق نهائياً من سلاسل الكولونيالية والاستعمار الجديد ، وأن تتجاوز خلال أمد تاريخى وجيز تخلفها الاقتصادى . وذلك باعتماد استراتيجيات تنموية تنبذ طريق التطور الرأسمالى وتتجه نحو الإشتراكية .

كما أن الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية لا تستجيب أيضاً لمصالح شعوب البلدان الرأسمالية المتطورة التى تتضرر من الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية وأزمة الطاقة ومن البطالة والتضخم وانكماشات الإنتاج الدورية . فلا يمكن لجماهير هذه البلدان بأعدادها الواسعة ــ خلافاً لما رأى الاقتصادى أريغى ايمانوئيل (٧) أن تتحمس لسياسة قائمة على ازدراء مصالح الشعوب الأخرى سيما وأنها سياسة قائمة على الهيمنة والنهب ، فهذه السياسة تطابق مصالح الاحتكارات الضخمة وحدها .

« إن المصالح الحيوية للبلدان الإشتراكية وللبلدان المتخلفة هى مصالح

متلاقية بصورة أساسية وذلك لأن البلدان الإشتراكية تعارض بحزم سياسة التمييز بمختلف أشكالها كما تعارض استغلال البلدان المتخلفة .. لقد كانت البلدان الإشتراكية من بين الدول التى اتخذت مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة . وقد صاغت هذه البلدان منذ التئام دورته الأولى سنة ١٩٦٤ المبادىء الأساسية للتعاون الدولى التى رسمت باقرارها درب إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين الدول بصورة جذرية » (٨) .

وحالياً يدور صراع على جبهات شتى لتقرير مضمون التغيير المطروح فى النظام الاقتصادى والسياسى الدولى وعناصره وآفاقه خلال الربع الحالى الأخير من القرن العشرين .

يتلخص جوهر هذا الصراع فى إستراتيجيتين أو حركتين تاريخيتين متضادتين هما : —

١ — استراتيجية رأسمالية محورها تعميق القسمة النيوكولونيالية للتشكيلة الاقتصادية الإجتماعية الرأسمالية لحمل النظام الرأسمالى الدولى (ببلدانه المتطورة وتلك المتخلفة التابعة مجتمعة أو مندمجة) . إن فحوى هذا التعميق هو تصفية قسمة العمل الكولونيالية التى مازالت تقرر عملية الإنتاج فى قطاعات أولية استخراجية أو زراعية عديدة من المناطق المتخلفة وتوسيع قسمة العمل النيوكولونيالية (الملازمة لمرحلة الامبريالية) لتعم العالم الرأسمالى بصورة شاملة وتجديد هذه القسمة وتعميقها . وهدف هذا التعميق تخطى الأزمة البنيوية والظرفية المستحكمة فى الاقتصاد الغربى بمواصلة نقل القيمة الدولية وتشديد التراكم الاحتكارى من خلال هذا النقل — بما يتيح تجديد دورة الرأسمال وتوسيعها — وتغيير بعض عناصر الإنتاج الرأسمالى على ضوء

المتغيرات القاهرة المستجدة كمتغير الطاقة أو الثورة العلمية والتكنولوجية . ويرتبط بهذه الستراتيجية توسيع القاعدة المادة ـ الإنتاجية ـ والإجتماعية للطبقات البورجوازية المتواجدة فى البلدان المتخلفة وإزالة العوائق أمام الاستثمارات الأجنبية الجديدة وتطويق القطاع العام وتجديد الإندماج الرأسى التابع للبدان المتخلفة فى أسواق الرأسمال الدولى وعرقلة الإتجاهات الصناعية والتجارية المغذية للإندماج الأفقى المضاد للرأسمالية أى فى أسواق البلدان الاشتراكية والنامية التقدمية .

٢ ـ استراتيجية تحررية قوامها نبذ قسمة العمل الرأسمالية ليس بشكلها الكولونيالى القديم فحسب وإنما أيضاً وبوجه خاص بشكلها النيوكولونيالى أيضاً . وهكذا فان تصفية قسمة العمل فى قطاعات النفط والإستخراج الأولى تقترن بتطويق توسعية قسمة العمل النيوكولونيالية المتزايدة ومنع تفشيها وتكريسها بأشكالها المستجدة فى ظل المرحلة الأمبريالية . كما يرتبط بهذه الستراتيجية تقليص القاعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للطبقات البورجوازية وتنمية القطاع العام تنمية هائلة ومتسارعة ورفض عودة الاستثمارات الأجنبية من خلال المعونات والصناعات التحويلية وتقليص الإندماج الرأسى من النمط التابع وتنمية العلاقات الصناعية والتجارية مع البلدان النامية المناوئة للامبريالية ومع بلدان السوق الإشتراكية الدولية .

القسم الأول

معاينة النظام الاقتصادى المحتضر :

ابان الأعوام الستين طرح الاقتصادى الأرجنتينى راؤول برابيش بعبارات صريحة ظاهرة التدهور فى قيم التبادل فوضع بذلك معادلة لانعدام التكافؤ الاقتصادى الدولى .

يلاحظ الفرنسى برنار كارير فى كتيبه المعنون « تقاسم أم بطالة : خيار الصناعة العالمية » (٩) الذى يدعو فيه بالحقيقة إلى تنازلات صناعية لإعداد توزيع طاقات الإنتاج الصناعى عالمياً ، يلاحظ بأن « أطروحة برابيش قد تركت أثراً محركاً لا ينكر : لقد عكست عكساً أميناً بدرجة مرضية فترة ١٩٥٠ — ١٩٧٠ التى تدهورت خلالها القيمة الشرائية للمواد الأولية وذلك فى الوقت الذى كانت الدول المستقلة حديثاً فى غمرة الصعود السياسى » . ولابد أن نضيف هنا بأن أطروحة برابيش قد قصدت إسناد نهوض التصنيع التحويلى من النمط النيوكولونيالى التابع للرأسمال الاحتكارى الأمريكى فى قارة أمريكا اللاتينية ، وذلك بوقف استدرار هذا الرأسمال فائض القيمة من خلال التبادل غير المتكافىء بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وتحويل الفائض المذكور لتمويل الصناعات التحويلية المرتبطة بتوسيع سوق السلع فى أمريكا اللاتينية . لكن هذا لا ينفى أهمية التحليل الذى عرض به برابيش تفاقم التبادل غير المتكافىء .

كما يلاحظ برنارد كارير بأن « هذا الاقتران الخطر لتدهور قيم التبادل بالصعود السياسى للدول الجديدة يفسر التجذير السريع الذى تم فى مواقف هذه الدول من القضايا الاقتصادية الكبرى العالمية . ويقدم هنا مثالين صارخين : فى عام ١٩٥٠ كان بمقدور نيجيريا أن تبتاع سيارة بيجو من طراز ٤٠٣ مقابل طن واحـد من الكاكاو ، أما فى سنة ١٩٦٠ فأصبحت مضطرة لتصدير ثلاثة أطنان من الكاكاو لاستيراد السيارة المذكورة . كذلك كان اقتناء سـيارة يستلزم فى عام ١٩٥٠ تنازلا عن ١٩٠ طن من خامات الحديد أما فى عام ١٩٧٠ فأصبح يكلف ٣٣٠ طناً أى بثمن يفوق بنسبة ٧٨ بالمائة الثمن السابق لسنة ١٩٥٠ .

١ — ١ — يمكن أن نلخص تركة الأمس كما تبرز فى العلاقات الاقتصادية الدولية ونظامها الراهن فى العناصر التالية (١٠) : —

(أ) تركز كل الصناعة الحديثة تقريباً فى بلاد أوربا الغربية أو فى امتدادها مثل الولايات المتحدة الأمريكية ويتمثل ذلك فى أن حصة البلاد النامية من الإنتاج الصناعى لم تكن تزيد إلى عهد قريب عن ٥ ٪ من الإنتاج الصناعى العالمى وزادت هذه النسبة إلى ٧ ٪ بعد حركة التصنيع التى حدثت فى بعض تلك البلاد .

(ب) تخصص كل بلاد العالم الثالث فى الإنتاج الزراعى أو الصناعات الاستخراجية وانعكاس ذلك على نمط التبادل الدولى بينها وبين البلاد الصناعية حيث أصبحت صادراتها تتمثل أساساً فى السلع الزراعية أو المواد الأولية التعدينية غير المصنعة فى حين تتمثل وارداتها فى السلع المصنوعة سواء كانت سلعاً استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية .

(ج) تركز التكنولوجيا فى البلاد الصناعية بحيث أصبحت البلاد النامية تعتمد اعتماداً كلياً فى حياتها الإنتاجية أو الاستهلاكية على ما تستورده من معرفة تقنية .

(د) تركز النسبة الكبرى من دخل العالم فى البلاد الصناعية بحيث أصبحت تختص بما يعادل ٧٠ ٪ من الدخل العالمى فى حين أنها لا تمثل أكثر من ٣٠ ٪ من سكان العالم . ومعنى ذلك وجود فجوة داخلية ضخمة بين متوسط الدخل السائد فى البلاد الصناعية ومتوسط الدخل السائد فى البلاد النامية وهى تعادل فى الوقت الحاضر ما يزيد على نسبة عشرة إلى واحد .

لكن لابدأن نسجل هنا ملاحظتين على ما يقوله الدكتورسعيدالنجار :

الاولى إن الدكتور النجار يستعير هنا من جديد مفهوم راؤول برابيش

عن « الفجوة » وهو مفهوم كمى لا يكفى لفهم العلاقة المتبادلة بين مستوى الدخل فى كل من منطقتى البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان المتخلفة ، ولا يعبر عن الظواهر الاقتصادية التى ولدت هذا الاختلال المترابط بينهما فى المداخيل .

الثانية إن الدكتور النجار يطرح هنا قضية تفاوت التطور بين مداخيل المناطق الرأسمالية المتطورة والمناطق المتخلفة بصورة إجمالية وعلى نحو لا يمكننا من رؤية ظاهرة أخرى ترتبط جدلياً بتفاوت المداخيل ، ونعنى تفاوت المداخيل الطبقى داخل البلدان المتطورة الرأسمالية من جهة وتفاوتها داخل البلدان المتخلفة من جهة أخرى ، وواقع الأمر أن التمايز الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية يقرر الظاهرة الامبريالية ويغذيها ، كما أن التمايز الطبقى فى المجتمعات التابعة المتخلفة المندمجة فى السوق الرأسمالية الدولية يتدخل بدوره فى الظاهرة الامبريالية ويغذيها . بعبارة أخرى أن تفاوت المداخيل العالمى نتيجة فى صيغ كمية لظواهر تقدرها قوانين التطور الرأسمالى الدولى فى مناطق السوق المختلفة ، وتأتى الفجوة « كنتيجة كمية » .

١ — ٢ — كانت هذه المعالم هى الأساس الذى أوحى إلى بعض الاقتصاديين — وعلى رأسهم راؤول برابيش — بنموذج للاقتصاد العالمى يتكون من مركز وحافة ويمثل المركز البلاد الصناعية المتقدمة وتمثل الحافة البلاد النامية وكأن صورة النظام الاقتصادى على شكل دائرة مركزها عدد ضئيل من البلاد الصناعية المتقدمة ويتناثر على محيطها أغلب بلاد العالم وسكانه.

ونكتفى بالإشارة إلى اثنتين من الخصائص الرئيسية (١١) : الخصيصة الأولى أن العلاقة بين المركز والحافة تتميز بتدهور مستمر فى معدل التبادل الدولى لبلاد الحافة . ويرجع ذلك إلى أسباب هيكلية وتقنية ومؤسسية تؤدى — عند القائلين بهذه النظرية — إلى أنه فى فترات ارتفاع الأثمان ، ترتفع أثمان المواد الأولية التى تصدرها بلاد الحافة بنسبة أقل من أرتفاع أثمان السلع الصناعية التى تستوردها ، كما تؤدى فى فترات انخفاض الأثمان ، إلى انخفاض أثمان المواد الأولية بنسبة أكبر من نسبة انخفاض أثمان السلع الصناعية . ونتيجة ذلك التدهور المزمن فى معدل التبادل الدولى للبلاد النامية بمعنى أنها تحصل على كمية متضائلة من السلع التى تستوردها مقابل كل وحدة من السلع التى تصدرها . وهذا يتضمن أن البلاد النامية تفقد عن طريق تجارتها الخارجية موارد حقيقية قد تفوق قيمتها بكثير ما تحصل عليه عن طريق المعونات الاقتصادية الأجنبية .

أما الخصيصة الثانية لنموذج المركز والحافة (١٢) فهى أن بلاد الحافة لا تستطيع أن تبلغ معدلا معيناً فى نموها دون أن تقع فى فجوة تجارية أى أن هذه البلاد إذا أرادت أن تحقق معدلا للنمو يصل إلى ٥ ٪ سنوياً مثلا فانها لابد أن تستورد من العالم الخارجى سلعاً استثمارية ومواد أولية فضلا عن السلع الاستهلاكية بما يجاوز هذا المعدل . ومعنى تلك العلاقة فى الاصطلاح الاقتصادى أن مرونة الطلب الدخلية على الواردات تزيد عن الواحد الصحيح بحيث إذا زاد الدخل بنسبة معينة لابد أن تزيد الواردات بنسبة أعلى من نسبة زيادة الدخل . وفى تجربة أمريكا اللاتينية خلال فترة ما بين الحربين كانت مرونة الطلب الدخلية على الواردات تعادل تقريباً ١,٢ أى أن زيادة الناتج القومى بنسبة ٥ ٪ سنوياً تتطلب زيادة فى الواردات بنسبة ٦ ٪ . فى الوقت نفسه فى صادرات البلاد النامية لا تزيد فى الظروف العادية بمعدل

حقيقى يتجاوز ٤ ٪ سنوياً . ويرجع ذلك إلى أن صادراتها تتمثل فى مواد غذائية أو مواد أولية وكلاهما يعانى من تمدد بطىء فى الطلب إما بسبب انخفاض مرونة الطلب على المواد الغذائية أو بسبب بعض التغيرات التقنية التى أدت إلى انخفاض كمية المواد الأولية التى تستخدم لإنتاج وحدة معينة من السلع المصنوعة أو أدت إلى ظهور المنتجات المصطنعة التى تقوم مقام المنتجات الطبيعية فى كثير من الأحوال خصوصاً بالنسبة للمواد الأولية الزراعية كالقطن والمطاط وسائر المنتجات الليفية .

ويترتب على إتجاه الواردات إلى الزيادة بمعدل يفوق الزيادة فى الصادرات حدوث فجوة تجارية قدرت خلال الستينات بما يعادل ٢٠ بليون دولار بأسعار ١٩٦١ .

هذه هى الخصائص الرئيسية للنظام «القديم» وهى تتناول الهيكل الإنتاجى والهيكل التجارى والمعرفة التقنية وتوزيع الثروة . ويترتب عليها آثار معينة فيما يتعلق بمعدل التبادل الدولى وحالة الميزان التجارى للبلاد النامية . وقد وصل النظام القديم إلى ذروته قبيل الحرب العالمية الأولى . ورغم أنه بقى قائماً إلى الوقت الحاضر إلا أن بعض التغيرات السياسية والاقتصادية أخذت تفعل فعلها تدريجياً مما أدى إلى إضعافه وإقناع البلاد الصناعية والبلاد النامية بعدم صلاحيته لمواجهة الاحتياجات التى يتطلبها نمو الأخيرة أو تضييق الفجوة بين معدلات الدخل بين الطائفتين من البلاد .

١ ــ ٣ ــ لقد استند تحليل الدكتور برابيش إلى أطروحة مفادها أن هناك عوائق كبرى خارجية أمام النمو الاقتصادى لبلدان العالم الثالث وأن هذه العوائق مردها الحواجز التى تفرضها البلدان المتطورة أمام الاستيرادات من البلدان النامية ، كما ترد العوائق المذكورة إلى نزعة متواصلة دائبة إلى الاختلال فى الموازين الخارجية للبلدان النامية . وهذا الاختلال قد تفاقم

نتيجة التدهور المزمن فى قيم مبادلاتها . وتبعاً لذلك لا يمكن الاعتماد على « الفعل الاعتيادى لقوى السوق » لتأمين نقل النمو الاقتصادى من البلدان المتطورة إلى البلدان النامية . فبدلا من ذلك تحتاج المجموعة الدولية وبوعى إلى اعتماد استراتيجية شاملة لتسريع العملية التنموية ، استراتيجية تتيح على وجه الخصوص مزيداً من الحرية فى دخول صادرات البلدان النامية أسواق البلدان المتطورة وتدفقاً عالياً للمعونة المالية (١٣) .

لقد أرسى تحليل برابيش الأساس لصف عريض من التوصيات السياسية المترابطة ضمنت فى استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية . لكن النتائج المسجلة جاءت محدودة . إن أول سبب لذلك هو أن البلدان المتطورة الرئيسة قد فشلت فى إعادة توجيه تغيير إتجاهات سياساتها طبقاً لتوصيات الستراتيجية أو فى إعطاء الأولوية لحاجات البلدان النامية فى صياغة سياسات تتناول مسائل كمسألة ولوج السوق وكحجم المعونة وشروطها وضبط عمليات الشركات متعددات الجنسية .

وسبب ثان للنجاح المحدود الذى تم التوصل إليه هو أن التحليل الأساسى الذى قام به برابيش لم يكن لا شاملا ولا صحيحاً بصورة تامة فهو على وجه الخصوص لم يولى إعتباراً لما للسياسات الداخلية المطبقة داخل البلدان النامية ذاتها من تأثير على تنميتها الاقتصادية ، كما أن ذلك التحليل لم يميز تمييزاً واضحاً بين النمو والتنمية الاقتصادية ، أو يدخل فى الحسبان تأثيرات التبعية للبلدان المتطورة على البلدان النامية وخاصة التبعية ازاء عمليات الشركات متعددات الجنسية أو أن يدخل فى الإعتبار دور النخبة المحلية فى العملية التنموية .

١ — ٤ — وفقاً لمنطق الرأسماليين استثمرت المصالح الرأسمالية النفطية والمنجمية الأخرى والزراعية أكثر مناجم العالم وأراضيه الصالحة للاستثمار

غزارة وإنتاجية وأقلها كلفة . ولما كانت المستعمرات رهينة التسلط الكولونيالى السافر فان هذه المستعمرات وهى عالمنا الثالث اليوم قد أتاحت للاحتكارات الرأسمالية عمليات استثمارية لا تدخل فى تكلفتهاعناصر الريع والضرائب غير المباشرة والفوائد بينما يتحقق منها معدل لفائض القيمة أى للاستغلال الطبقى أعلى مما هو متاح فى البلدان الرأسمالية المتطورة التى يتدخل النضال العمالى والنقابى وحتى التشريع الحكومى للحد من استلاب فائض القيمة وبالتالى للحد من معدلها . وقد ترتبت على أفضلية استثمار المناجم والأراضى فى البلدان التابعة من وجهة نظر الربح الرأسمالى ، ظاهرة نخبرها جميعاً وهى تمركز جغرافى لمصادر المواد الخام فى عدد من بلدان العالم ومناطقه التابعة — المتخلفة ، وهذا التمركز هو على ما أشد يكون فى فرع المواد الهايدروكاربونية والنفط والغاز ويتفاوت شدة بين المواد الخام والأولية الأخرى . لقد سخرت هذه الظاهرة لصالح تطور الرأسمالية وتدولها حتى عهد قريب أى حتى موجة الانحسار التى نشهدها فى الوطن العربى بشقيه الآسيوى والأفريقى وفى مجمل قارة أفريقيا منذ أواخر الستينات وبصورة متسارعة خلال العقد الحالى . ولكن وكما تربى الرأسمالية الطبقة العاملة لتحفر لها قبرها الأخير فانها أى الرأسمالية قد صنعت تمركز الموارد الأولية الستراتيجية والحيوية لجهازها الاقتصادى فى عدد محدود من البلدان وبالتحديد فى البلدان المتخلفة المستضعفة بالأمس وحتى عهد قريب :

من هنا يأتى الدور التاريخى الذى تضطلع به البلدان المصدرة للنفط وللمواد الخام الستراتيجية وخاصة التقدمية منها عاملا مباشراً فى فتح ثغرة بالغة الأثر والخطورة فى بنية النظام الاقتصادى القديم الذى هزته بشدة ضربات الثورات الإشتراكية وثورات التحرر الوطنى ولم تفلح عمليات الرأب والترقيع الاستعمارية الجديدة فى تأبيد بقائه .

إنما السؤال الكبير الذى لابدوأن يطرح : هل تفرض الامبريالية على العالم

الثالث نظاماً جديداً فى زعمها هو نظام الامبريالية الأمريكية الذى بسطته على جسد أمريكا اللاتينية خلال العقد الماضى فتوسع هذا النظام ليشمل هذا العالم الثالث كله متحولا إلى أمريكا لاتينية موسعة ؟ أم يفرض العالم الثالث على الامبريالية بسياسته المتضامنة المتكاتفة المتلاحمة وبتعاونه المتنامى الوثيق مع العالم الإشتراكى نظاماً دولياً جديداً حقاً تبلوره سياسات تصنيع تنموى اشتراكية التوجه وعلاقات للتبادل أفقية ومضادة للاندماج فى السوق الرأسمالية الدولية من جديد ؟

القسم الثانى

الطاقة وتفاقم أزمة النظام الدولى (كعب أخيل الامبريالية)

فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ عندما أعلنت الأمم المتحدة عقد السبعينات العقد الثانى للتنمية ووافقت على استراتيجية التنمية الدولية التى تتبع خلال هذا العقد . وأهم ما يميزها أنها وضعت أهدافاً كمية تفصيلية ومثال ذلك هدف لنمو الناتج القومى للبلاد النامية بمعدل ٦ ٪ سنوياً ، وللزراعة بمقدار ٤ ٪ وللصناعة بمقدار ٨ ٪ والصادرات والواردات بمقدار ٧ ٪ . كذلك فان استراتيجية التنمية للعقد الثانى تتميز بشمولها لعدد من المسائل الهامة التى لم تكن جزءاً من العقد الأول ومثال ذلك توزيع الدخل والعمالة وتجديد الهياكل الإجتماعية والاقتصادية فى البلاد النامية والإسكان والبيئة وغير ذلك من القضايا الإجتماعية . وأخيراً تتميز استراتيجية العقد الثانى بأنها خلقت جهازاً للتقييم ومتابعة التنفيذ فى إطار الأمم المتحدة .

كان إعلان استراتيجية التنمية فى ديسمبر ١٩٧٠ ، وفى أكتوبر ١٩٧٣ اندلعت أزمة الطاقة ، وسبق أن أشرنا إلى الآثار البعيدة التى أحدثتها تلك الأزمة ومغزاها الكبير فى العلاقة بين « البلاد الصناعية » و « البلاد النامية » .

وفى ظل هذه الأزمة دعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة خاصة هى الدورة السادسة لبحث « مشكلات المواد الأولية والتنمية » .

وثمة من يتفاءل بمستقبل النظام الدولى الجديد انطلاقاً من ميزان القوى الطارىء غداة أزمة الطاقة فى أواخر سنة ١٩٧٣ فيرى فيها « إيذاناً ببزوغ عهد جديد فى العلاقات الاقتصادية الدولية يتميز بالتشابك المصلحى بين أفراد الجماعة الدولية . وقد كان لتلك الأزمة دلالة بعيدة المدى من نواح متعددة . فللمرة الأولى فى التاريخ الاقتصادى الدولى الحديث استطاعت مجموعة البلاد النامية المصدرة للنفط أن تفرض ثمناً له يبلغ أربعة أمثال الثمن الذى كانت تريده البلاد الصناعية المستوردة لتلك المادة الحيوية . وكان الوضع قبل ذلك أن تقبل البلاد النفطية الثمن الذى تفرضه البلاد الصناعية . وكذلك الحال بالنسبة لكل البلاد النامية بالنسبة لأسعار المواد الأولية التى تصدرها والسلع الصناعية التى تستوردها . فالثمن يتحدد بفعل البلاد الصناعية وارادتها ولم يكن أمام البلاد النامية سوى القبول بما يفرض عليها . ومن ثم فقد كان القرار الانفرادى لمنظمة الأوبيك برفع سعر البرميل من النفط الخام من ١.٧٥ دولار إلى ١٠ دولار تقريباً ونجاحها فى الإبقاء على هذا المستوى كان قراراً تاريخياً فى العلاقة بين البلاد الصناعية والبلاد النامية » .

ولكن ترتب أيضاً على أزمة الطاقة وقوع أغلب البلاد الصناعية فى عجز كبير فى ميزان مدفوعاتها واهتزاز النظام النقدى الدولى . وبهذا المعنى فان ارتفاع الأسعار الضرائبية والتجارية للنفط الخام فى أواخر سنة ١٩٧٣ قد غذى الدعوة لمراجعة النظام المالى والنقدى للعالم الغربى وتوابعه .

إن أزمة الطاقة ابرزت جانباً فى وضع المواد الأولية لم يكن ملحوظاً من قبل . فقد بينت تلك الأزمة أن العالم دخل مرحلة جديدة هى مرحلة الندرة المتزايدة لعدد من المواد الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية فى النمو الصناعى للبلاد الصناعية . وكان الافتراض قبل ذلك أن تلك المواد الأولية

موجودة بكثرة بحيث تستطيع البلاد الصناعية أن تختار بين مصادر متعددة متنافسة كل منها حريصة على أن تبيع ما لديها للبلاد الصناعية وتعمل على استرضائها والسير فى فلكها لكى تضمن سوقاً لصادراتها الرئيسية . غير أن أزمة الطاقة قلبت هذا الوضع رأساً على عقب وأصبح من الأهمية بمكان كبير أن تضمن البلاد الصناعية حصولها على عدد من المواد الأولية التى تقع فى البلاد النامية وتحت سيطرتها . ولم يعد ذلك قاصراً على النفط ولكنه يتجاوز ذلك إلى عدد متزايد من المواد الأولية .

ويمثل الرد الغربى على أفول عصر الطاقة المستنزفة المهدورة توجهاً استراتيجياً متميزاً بالسعى الحثيث لرأسمال الدولة الاحتكارى فى أوربا الغربية واليابان وللرأسمال الاحتكارى الخاص فى الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير الطاقات البديلة للنفط العربى والأوسطى عموماً أى بعبارة أخرى لتصفية مزايا التمركز الجغرافى السياسى للنفوط المنتجة فى البلدان المتخلفة وإضعاف موقع هذه البلدان فى النظام الاقتصادى الجديد المقترح . كذلك يتجلى الرد الغربى بتوجه مرحلى فورى يتميز باتخاذ شتى التدابير لتجميد الأسعار النفطية وخفضها فعلياً بما يفقد البلدان المنتجة قوتها التفاوضية .

غالباً ما يطرح الاقتصاديون فكرة مفادها أن إدارة الموارد المتوفرة فى كوكبنا إدارة رشيدة تستوجب البدء بأقل المواد الأولية كلفة لاستخدامها . ولكن لما كانت التأثيرات النهائية لتكاليف الإنتاج تلمس فى نهاية السلسلة الإنتاجية أى لدى مستهلكى المنتجات النهائية أى الجاهزة للاستهلاك ، فان المستهلكين الرئيسين الممثلين بالبلدان المتطورة هى التى تحقق جوهر الأرباح المترتبة على هذا التنظيم المؤاتى لعملية استخدام الموارد .. وفعلا فان البلدان المتطورة تعتمد فى استخدامها المواد الأولية بنسبة ٤٠ بالمائة على إمدادات مصدرها البلدان النامية ، وفضلا عن ذلك فان البلدان الرأسمالية المتطورة تدفع ثمناً لهذه المواد المستوردة بما يناظر سعر التكلفة . بعبارة أخرى تقدم

البلدان النامية هبات ضخمة للعالم المتطور عندما تقبل بامداد البلدان المتطورة بموادها الأولية .

كذلك يجرى استثمار الموارد الأولية فى البلدان الناميه بشروط تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الاستثمار فى البلدان المتطورة الأمر الذى يعنى استغلالا لقوة العمل ، فمثلا يبلغ الأجر الوسطى لعامل المناجم فى الهند سبعة دولارات أسبوعياً مقابل مائتى دولار عن الأسبوع لعامل المناجم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك يتراوح الأجر الشهرى للعامل الزراعى فى أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ما يتراوح بين عشرين وأربعين دولاراً بينما يناهز ثلاث مائة دولاراً فى الولايات المتحدة وكندا .

يمكننا إذن القول إن البلدان النامية تتحمل الكلفة الكاملة لهذا الاستخدام الرشيد المؤاتى الاقتصادى الذى تستفيد منه البلدان المتطورة ، ليس بالتضحية بمكاسبها فحسب وإنما بالخضوع إلى نوع من العبودية .

وبالمقابل فان التدهور المستمر فى أوضاع بلدان العالم الثالث المالية واستحالة الركون إلى معونة الدول الرأسمالية المتطورة لتمويل التنمية ، قد دفعا البلدان المتخلفة للبحث عن مخرج من هذا المأزق ، وقد لاحظت هذه البلدان بأن المواد الخام التى تصدرها إلى الدول الأولى تتميز بأهمية استراتيجية فى الإنتاج الدولى ، وليس أدل على ذلك من مثال النفط ودوره فى اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة وحياتها اليومية ، كما لاحظت البلدان المصدرة لتلك المواد بأنها تستطيع أن تمارس رقابتها على هذه المواد الستراتيجية من حيث أهميتها ، بحيث يتاح لها أن تسعر هذه المواد بصورة أنسب ... ويبدو أمراً مهماً هنا استخلاص العبر من تجربة البلدان المصدرة للنفط التى نظمت بفضل عملها الحازم القائم على التضامن نقل سبعين مليار دولار سنوياً بينما عجزت أسرة الأمم المتحدة قاطبة عن أن تنقل طيلة عشرين سنة مليئة

بالجهود أكثر من ستة مليارات دولار سنوياً أى من المنقولات المالية الصافية التى تشمل بالحقيقة الاستثمارات الخاصة فى البلدان المتخلفة . كذلك فمن المهم ألا يغفل عنا أن هذا الانجاز لم يكن عملا منعزلا وإنما جاء تتويجاً لمعركة استمرت سنوات عديدة من علاماتها المميزة التأميمات وعمليات الاستيلاء ... (١٤) .

إن إنشاء وكالة الطاقة الدولية ومضاعفة الخزين الستراتيجى وتقنين الاستهلاك فى الغرب مردود فى نظرنا على اتجاه جديد أدخل فى سياسات التنمية الدولية باقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٧٤ تصريحاً وبرنامج عمل لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد . وهذا البرنامج للعمل نفسه مستلهم بصورة واسعة من العمل الذى أفلحت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) فى القيام به فى سنة ١٩٧٣ ومن الوعى الواسع الانتشار الذى ترتب عليه بضرورة إحداث تغييرات أساسية فى عمل آلة الاقتصاد الدولى .

ويدعو برنامج العمل إلى عدد من التغييرات فى بنية مؤسسات العلاقات الاقتصادية الدولية (كرفع قوتها التفاوضية للبلدان النامية وزيادة رقابتها على تسويق صادراتها وسيادتها الدائمة على مصادرها الطبيعية والاعتماد الذاتى الجماعى والحد من التبعية التكنولوجية) ، بالإضافة إلى التوصيات التقليدية بتقوية ميكانيزم نقل النمو وإزالة العوائق أمام فعالية هذه الميكانيزم .

إن المدى الذى يحتمل أن تبلغه مثل هذه التغيرات سيعتمد اعتماداً واسعاً على ميزان القوة التفاوضية بين البلدان المتطورة والبلدان النامية (١٥) .. ولكن هذا الميزان يعتمد حالياً على تمركز النفط أساساً والمواد الخام الستراتيجية الأخرى فى مجموعات من البلدان المتخلفة .

وينسحب تحرك البلدان الرأسمالية المتطورة للتحكم فى ميزان القوة

التفاوضية على الحاضر بقدر ما يمتد إلى المستقبل . فهذه البلدان تشن هجوماً مكثفاً على جبهات الطاقة النفطية والتصدير السلعى والنقد والمال والديبلوماسية لضبط هذا الميزان فوراً ، كما أنها فى الوقت نفسه تسعى للتأثير فى توجيهات التنمية والتجارة الدولية وتوظف ظواهر التخلف والتبعية والضعف المزمنة وأزمات فيض الإنتاج فى السوق الدولية للتحكم فى ميزان القوى فى المستقبل .

٢ — ٢ — المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادى المقترح (١٦) : —

(أ) إعادة هيكلة تقسيم العمل الدولى .

(ب) تثبيت أثمان المواد الأولية وزيادة صادراتها .

من الواضح أن تصنيع البلاد النامية وزيادة صادراتها من السلع المصنوعة زيادة محسوسة يستغرق وقتاً غير قصير . خلال هذا الوقت فان الاعتماد الأول للبلاد النامية يبقى على صادراتها من المواد الأولية . لذلك فان مؤتمر التجارة والتنمية يعنى عناية خاصة بمشاكل المواد الأولية ، وأهم هذه المشكلات هى تقلبات أسعارها ، وبطء نموها بسبب منافسة السلع المصطنعة ، وبسبب القيود الجمركية التى تفرضها البلاد الصناعية على وارداتها من المواد الغذائية حماية لإنتاجها المحلى . ومن ثم ينادى مؤتمر التجارة والتنمية بعقد اتفاقات سلعية لتثبيت أسعار المواد الأولية كما يعمل على إزالة القيود الجمركية المفروضة فى وجه صادرات البلاد النامية من المواد الغذائية ، أما منافسة السلع المصطنعة فان مؤتمر التجارة والتنمية يعمل على زيادة كفاءة إنتاج السلع الطبيعية وتوسيع مجالات استخداماتها .

وأسفرت الدورة السادسة عن الموافقة على قرارين تاريخيين فى أول مايو ١٩٧٤ وينطوى أحدهما على « إعلان النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ويتضمن الآخر « برنامج العمل » لإقامة هذا النظام ، وفى ديسمبر من نفس السنة وافقت الأمم المتحدة أيضاً على « ميثاق حقوق الدول وواجباتها

الاقتصادية » . ثم دعيت الجمعية العامة للانعقاد مرة أخرى سنة ١٩٧٥ فى دورة خاصة هى الدورة السابعة لبحث « التنمية والتعاون الدولى » واتخذت قراراً فى ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ يعتبر إكمالا للقرارين اللذين سبق اتخاذهما فى الدورة الخاصة السادسة . وإذا أمعنا النظر فيما انجزته الدورتان السادسة والسابعة بالنسبة للنظام الاقتصادى الدولى الجديد نجد أنه كان تأكيداً لما سبق أن تم الاتفاق عليه فى إطار مؤتمر التجارة والتنمية واستراتيجية التنمة الدولية للعقد الثانى .

هناك إضافات جديدة :

(أ) البرنامج المتكامل لتجارة المواد الأولية .
(ب) اتفاقات المنتجين .
(جـ) الربط بين أثمان المواد الأولية وأثمان السلع الصناعية .

القسم الثالث

النظام الاقتصادى الجديد فى المنظور الغربى

ربما كانت المصالح الغربية أكثر وعياً من جمهرة البلدان المتخلفة فى إدراك العلاقة الجدلية بين تجديد العلاقات الاقتصادية بين الأمم شكلا أو مضموناً واختيار نمط التنمية فى البلدان المتخلفة (١٦) . لا بل إن المصالح الغربية أكثر مثابرة فى متابعة السياسات المؤهلة لإخضاع نمو البلدان المتخلفة والتبادل الدولى لأنماط من التطور الاقتصادى تحور وتنقح بدلا من أن تغير حتاً فى العلاقات الاقتصادية ونظامها الدولى .

فى هذا المجال تميز تناقضاً فى التصور الستراتيجى للنظام الجديد بين قوى العمل وقوى الرأسمال الاحتكارى ودولة فى البلدان الغربية ، فالقوى

الأولى فى تطلعها لتجاوز الرأسمالية تعمل باتجاه نفى هذا النظام الإنتاجى والإجتماعى والسلطوى عن مستقبل النظام الدولى للعلاقات بين الأمم والقوى الثانية فى مساعيها لتأييد الرأسمالية وتجديدها تعمل باتجاه تأكيد نمط الإنتاج الرأسمالى وتكريسه وتجديده باستمرار وتوسعه على صعيد سوقها الدولية الواسعة وبلدانها المهيمنة والتابعة .

إن عمل قوى الرأسمال الاحتكارى ودوله الرأسمالية المتطورة بمجموعاتها الثلاثة المعروفة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا الغربية لبلورة استراتيجية متماسكة للنظام الدولى المقبل يبرز لنا بوضوح فى الثلاثية Tri-Lateral التى انكشف مؤخراً أمرها بصفتها العقل المفكر لمقومات النظام الامبريالى الثلاث المذكورة والتى تضم فى جملة من تضم نلسون روكفيللر وزبيغنيو برزيزينسكى (١٧) وزوج ملكة هولنده وآخرون من قادة الاحتكارات والأحزاب والأفكار فى البلدان الرأسمالية . وتنظم هذه الثلاثية اجتماعات دورية مقفلة كما تشرف على إعداد دراسات قطاعية وتفصيلية الغرض منها وضع حلول فى المدى البعيد لمعضلات النظام الرأسمالى الاقتصادية والعسكرية والديبلوماسية والايديولوجية .

ويمكننا أن نشير هنا إلى تقرير سرى فى غاية الأهمية والخطورة وضعه روكفيللر قبل عامين تقريباً ودعا فيها لنقل أنماط معينة من الصناعات الباثرة إلى بلدان أمريكا اللاتينية ، ويذكر روكفيللر فى تقريره هذا صناعات الأحذية والملابس مثلا كصناعات مؤهلة للنقل كما يدعو فى تقريره هذا إلى تعميم سياسة النقل على البلدان المتخلفة التابعة الأخرى .

ومادمنا قد أشرنا إلى مؤسسة « الثلاثية » كمؤسسة قائمة فى قمة التنسيق الامبريالى إزاء الصراع مع البلدان الاشتراكية والبلدان المتخلفة ، فمن المفيد أن نشير أيضاً إلى مؤسسات أخرى استراتيجية للتنسيق الرأسمالى تساهم فى دفع المشروع الغربى المشترك لمستقبل العلاقات الدولية ، ومن نافلة القول

أن ننبه هنا إلى حلف معاهدة شمال الأطلسى وبقية الأحلاف الستراتيجية الاقليمية وشبه القارية . بل نحن نفضل التركيز على المؤسسات الاقتصادية الاقليمية التى تضطلع بدور بارز فى صياغة المقترحات المتعلقة ببلورة استراتيجيات غربية متقاربة للعلاقات الاقتصادية مع البلدان الإشتراكية وبلدان « العالم الثالث » ومنها على سبيل المثال السوق الأوربية المشتركة التى تخصصت إلى حد كبير فى استراتيجية تجديد دمج أفريقيا والوطن العربى فى السوق الرأسمالية الدولية وذلك فى صيغتى الحوار العربى الأوربى والتكامل العربى الأوربى الأفريقى . ولكن لابد من أن نلاحظ هنا أن المؤسسات الاقتصادية وشبه القارية تؤكد بما تطرح من استراتيجيات فى مناطق نفوذها التاريخى كمنطقة حوض المتوسط وأفريقيا وبما تلجأ إليه من أساليب تكتيكية كالحوار العربى الأوربى والتكامل أو التبعية المتبادلة بين أوربا والوطن العربى وأفريقيا السوداء إنما تعمل وفقاً لقانون الوحدة المشدودة جدلياً إلى التناقض أى وحدة الموقف الغربى من خلال تناقضاته المتجددة ، وهى وحدة استراتيجية ومصيرية من خلال تناقضات أبداً فى تفجر وتجدد .

وثمة مؤسسات عارضة أو دورية الظهور تؤكد الاهتمامات الغربية بالتنسيق والتسوية فيما يخص القضايا الاقتصادية الكبرى النقدية والمالية مثلا التى تدخل فى الستراتيجيات المتصارعة لتغيير النظام الدولى الراهن ، ومن هذه المؤسسات قمة البلدان الصناعية المتطورة مثلا . كذلك فهناك مؤسسات دولية وشبه رسمية هى فى اجتهادنا مؤسسات غربية أى رأسمالية متطورة إنما غير صافية فهى عن جهة منتديات للمساومة والمفاوضة والتنسيق بين القوى الامبريالية وهى من جهة أخرى — وفى الوقت نفسه — منتديات للحوار مع البلدان المتخلفة ولتوجيه تنميتها واستيعاب حركتها التاريخية ومن أهم هذه المؤسسات المصرف الدولى ومجموعته المعروفة .

حركية الوحدة والتناقض فى الموقف الغربى

لابد من القول إن للغرب موقفاً من مشروع بلورة نظام جديد للعلاقات الأولية يعكس التركيب المعقد المتناقض مختل التوازن والمتطور باستمرار تحت تأثير الأزمة العامة للرأسمالية وللامبرياليه وذلك بصورة لا تنفصل عن احتدام التناقضات الإجتماعية فى الغرب وبينه وبين كل من البلدان الإشتراكية وبلدان « العالم الثالث » . وعندما نتحدث عن التناقض واختلال التوازن والتطور الأزموى نقصد التنبيه إلى مسألتين مترابطتين :

(أ) الغرب الرأسمالى (بما فيه اليابان) وحدة استراتيجية أو لنقل مصيرية وتناقض لا يهدأ فى الوقت ذاته .

(ب) الغرب الرأسمالى « والبلدان المتخلفة » المندمجة فى سوقه ونظامه الدولى مسرح لقانون تفاوت التطور .

يترتب على هذا الكلام أن هناك محصلة للمواقف والتوجهات الغربية لا موقفاً واحداً كما أن هذه المحصلة تتطور باستمرار تحت التأثير المزدوج للاستراتيجيات البعيدة التى يسعى قادة الاحتكارات والبلدان الرأسمالية المتطورة ومفكروها من ذوى السلطة والنفوذ لفرضها سياقاً للتاريخ ومنهجاً للمستقبل وللممارسات والمواقف التكتيكية التى تتحدد ولكن تتبدل أيضاً وفقا لموازين القوى بين الامبرياليات المختلفة وإزاء البلدان الإشتراكية وبلدان العالم الثالث خاصة تحت وطأة الأزمة . وهكذا تبرز اتجاهات متواقتة للتنازل والتصلب ، للحوار وللتهديد ، لنقل الصناعات التحويلية ولحبسها عن العالم الثالث ، للتضامن الامبريالى والمواقف المنفردة إزاء هذا العالم . لابد إذن من محاولة رصد الاتجاهات العميقة والنزعات البعيدة

المرتبطة بتطور الرأسمالية المتأزم . ولابد من معرفة دقيقة وصحيحة للمتغيرات الظرفية والتكتيكية ومن ثم يمكن للباحث أن يفهم الثانية فى منظور الأولى وأن يقيس تأثر الأولى بالثانية . كل ذلك بادراك التناقضات المترتبة على فعل قوانين فائض القيمة والتجديد الموسع للرأسمال والتراكم وتفاوت التطور الرأسمالى داخل السوق الرأسمالية وتوابعها وتحت ضغط الصراع على الصعيد العالمى .

تضطلع الدول المستقلة الغنية حالياً بدور نشيط فى النضال لإعادة العلاقات الاقتصادية الدولية . ويعبر برنامج « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » الذى طرحته هذه الدول عن رغبتها المشروعة فى تطبيق عملية تصفية الكولونيالية على المجال الاقتصادى وفى إنهاء الاستغلال الذى تقترفه دول الغرب الكبرى الصناعية وفى توفير الشروط التى تتيح للبلدان المتخلفة تصفية تأخرها الاقتصادى .

فى إطار هذه الأفكار تسعى هذه البلدان لأن تقيم فى الميدان الدولى علاقة مترابطة أكثر عدلا بين أسعار المواد الأولية وأسعار المنتجات الصناعية وخلق ميكانيزم (أو حركية) دولية قادرة على تخفيف التقلبات المفاجئة فى أسعار المواد الأولية وتأسيس صندوق خاص لتمويل هذه الميكانيزم وتوسيع الممارسات القائمة على تمثل البلدان النامية للتكنولوجيا المتقدمة وإصلاح نظام العملات واعتمادات التسليف الدولى وتقليص نشاط الاحتكارات الدولية .

ما هو موقف الأوساط الاحتكارية للدول الرأسمالية ؟ لقد قام ويبقى قائماً عقبة رئيسة أمام معاودة جذرية لهيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس ديموقراطية .. وبالطبع ففى الظروف الحالية حيث تتصدى دول عديدة فى شتى القارات لبقايا الماضى البالية فى هذا المضمار ويتواصل

النضال حول هذه المسألة فى المنتديات الكبرى الدولية ، لم يعد بمقدور البلدان الرأسمالية أن ترد بالرفض المعهود لدى الكولونياليين .

وإنما هى مضطرة لأن تناور وتقدم تنازلات وتعد بزيادة معينة فى « المعونة » الاقتصادية المزعومة وتخفف من وطأة أساليب التجارة الخارجية . ولكن حتى هذه التنازلات تحمل عادة رقابة الاحتكارات على استخدام الأموال المقروضة وتتضمن معارضتها لإنشاء قطاع عام فى الاقتصاد الوطنى للبلدان النامية وإلزامها هذه البلدان أن تمنح مزيداً من إمكانات الربح للاستثمارات الأجنبية الخاصة . وحقيقة الأمر أن سياسة البلدان الرأسمالية فى مواصلة استغلال البلدان النامية وتشديده تبقى كما هى . ومن المحال أن نأمل من البلدان الرأسمالية فى حملها على العدول عن سياستها هذه من خلال أشكال شتى من المباحثات الضيقة بين مجموعات من الدول حتى عندما تعطى ميكانيزم هذه المباحثات مظهر المساواة .

الفيالق الكشافة المتقدمة للتكتلات الغربية

إن اهتمام البلدان الغربية بضبط نظام للعلاقات الاقتصادية فيما بينها بالدرجة الأولى ومع البلدان المتخلفة على أساس التنسيق الاستراتيجى وتجاوز التناقضات فى المبادىء المختلفة وتحت المظلة الأمريكية قد برز بشدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . لقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت قوية غير منهكة من الحرب المذكورة إلى طرح برنامج اقتصادى يستهدف إبعاد خطر الإشتراكية وإنعاش اقتصاديات أوربا الغربية الرأسمالية وإخضاعها للوصاية الأمريكية . هكذا طرح الجنرال الأمريكى جورج مارشال فى سنة ١٩٤٧ مشروعاً لإنعاش اقتصاديات أوربا الرأسمالية وترتب عليه إنشاء منظمة (فى نيسان ـ أبريل ١٩٤٨) للتعاون الاقتصادى الأوربى . وقد تطورت هذه المنظمة فأصبحت منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية بدءاً من سنة ١٩٦٠ وذلك لتدويل نفوذها الاقتصادى ودورها فى النظام الدولى .

وتكشف لنا تجربتنا الملموسة بأن أجهزة التخطيط والتنسيق للتكتلات الاقتصادية الدولية بين البلدان الرأسمالية المتطورة ولخدمة مصالحها ، كاللجنة الاقتصادية للسوق الأوربية المشتركة ومركز التنمية فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تطرح بحكم « حيادها » النسبى تجاه الصراعات التكتيكية والجانبية بين البلدان الأعضاء فى هذه التكتلات وكذلك بسبب اهتماماتها بالبرمجة للمدى الطويل ، تصورات متقدمة ومصبوغة غالباً بطلاء الواقعية والاعتدال والمرونة تعبر فى الحقيقة عن النزعات الاستراتيجية العميقة للمواقف الغربية من نظام العلاقات الدولية ومع البلدان المتخلفة على وجه الخصوص .

ومثلما نلمس انفتاحاً إيديولوجياً ومواقف مرنة لدى مفوضى السوق المشتركة فى الحوار العربى الأوربى أو فى الحوار الأوربى مع مجموعة أفريقيا والكارائيب والباسيفيك ، نجد طرحاً مماثلا للحوار بين « الشمال والجنوب » أى بشأن التعاون الاقتصادى الدولى ، لدى فريق مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وهذا الطرح يبقى من حيث نتائجه الموضوعية طرحاً نيوكولونيالياً معصرناً » (١٨) .

« لا يمكن للحوار بين الشمال والجنوب أن يقبل ويجرى إلا إذا احترم كل بلد سواء انتمى إلى الشمال أو إلى الجنوب وسواء قام اقتصاده على التخطيط أو على السوق ايدلوجية وفلسفة الطرف الآخر ... » أى أنه لابد من الإقرار الواقعى بالسيادة السياسة وحرية الاختيار الاقتصادى والايديولوجى والإقرار المسبق المتبادل بالتعايش . وهذا كله ابتعاد عن جوهر الاستعمار الكولونيالى أى القديم .

« ليس بمقدور البلدان المتطورة أن تنتج للعالم كله السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية على السواء . إنها لا تملك الوسائل لتحقيق ذلك . وعندما تكون آلة الإنتاج جد ثقيلة يظهر على الفور التضخم بكل عواقبه الوخيمة . إن حاجات سكان العالم برمته هائلة ولا يمكن تيسير التنمية لكل الاقتصاديات إلا إذا اعتمدت تنظيماً لذلك . أما البلدان النامية فتجابه مشاكل خاصة كندرة قوة العمل المتخصصة والندرة فى المكائن وبلوغ التكنولوجيا وإمكانات الشراء . وفى حالات عديدة تؤقلم البلدان المتطورة إنتاجها تدريجياً متوجهة إلى المستقبل لتلبى الحاجات الجديدة ولتتخصص فى إنتاج ولكن لابد كى يتم ذلك من إقامة حوار فعلى . البلدان المصنعة تأتى بخبرتها التكنولوجية إلى البلدان النامية التى تستثمر فى أراضيها مواردها الطبيعية وقوة العمل المتوفرة لديها » ..

بعبارة أخرى ، إن الاستنتاج الذى يترتب على المقدمات الواقعية الاقتصادية المذكورة أعلاه وفى السطور السابقة هو إبراز السلع الإنتاجية التكنولوجية من الغرب فى التبادل غير المتكافىء ونقل المشاريع الصناعية إلى البلدان المتخلفة باستغلال مواردها الطبيعية وقوة عملها المحلية .

القسم الرابع

ثلاث أطروحات لرصد المواقف الغربية

ننطلق من ثلاث فرضيات أساسية لفهم مترتبات موضوعة الوحدة عبر التناقضات بصفتها موضوعية ديناميكية ومتطورة :

٣ — ١ — ثمة علاقة عكسية بين قوة الامبريالية من حيث أولويتها أو ثانويتها ضمن المجموعة الامبريالية الدولية الإجمالية وبين تقدم أساليبها فى النهب الامبريالى الدولى وتجديدها ، أى أن الامبرياليات الثانوية والمستجدة

هى التى تصوغ وتطبق أحدث الأشكال من النيو – كولونيالية وأكثرها تقدماً . تفعل ذلك بسبب ضعفها النسبى فى السوق الرأسمالية الدولية . وتتسارع هذه العملية عندما يحتدم ضغط الأزمة العامة للرأسمالية ويبرز تقلص المجال الحيوى الرأسمالى وتفاقم التناقضات الامبريالية وذلك كله بصورة لا تنفصل عن تصاعد نضال الشعوب من أجل التحرر الاقتصادى واغتناء التعاون والتضامن بينها وبين شعوب البلدان الإشتراكية بمضامين إقتصادية تنموية .

ومعنى هذا أن أقل الرأسماليات تدولا والتحاماً بآلات القمع والعدوان واعتماداً على العنف المكشوف هى التى تقدم التنازلات قبل غيرها فى الميادين الصناعية والتكنولوجية والمالية للشعوب المتخلفة أى قبل أن تضطر إلى هذا التأقلم المرير الامبرياليات الكبرى العتية ولا سيما الامبريالية الأمريكية . يترتب على ذلك أنه لكى نتحرى أساليب الاستعمار الجديد وصيغ تدخله الاقتصادى ونهبه وهيمنته فى أوضح صورها وأولها تبلوراً نتوجه بالأفضلية فى التحليل إلى الامبرياليات الثانوية وغير المباشرة فى عدوانيتها العسكرية . لا بل أكثر من هذا أن هذا المنهج فى التحليل الذى يستند إلى قانون تفاوت التطور فى تشكيلة الرأسمالية يتيح لنا أن نفهم ونتلمس ميكانيزم (آلية) تقوض الاستعمار القديم وبروز أدوات الاستعمار الجديد وأساليبه . وهكذا تستبين لنا النقلات المتلاحقة من الكولونيالية إلى الامبريالية دون التغافل عن قوى التحرر الوطنى والإشتراكية الفاعلة بصورة متنامية متزايدة . لقد سبق لنا أن اعتمدنا هذه الفرضية وطبقنا منهجها هذا لتحديد قسمة العمل النفطية فى عصر الامتيازات ثم مع المشاركة وبعد التأميم (١٩) . كذلك فقد سلكنا المسلك ذاته لنقد المقولات الغربية – ساذجة كانت أم مضللة – فى نقل الصناعات ومعاودة توزيعها الدوليين وللتعرف على مضامينها الاستعمارية الجديدة (٢٠) وتعريتها .

لكن عين الامبريالية ساهرة لا تنام وهجومها المضاد فى مستوى درايتها لمواطن القوة ومواطن الضعف عندها وعندنا ، كما تشهد وكالة الطاقة الدولية العدوانية وتعثرات منظمة البلدان المصدرة للنفط . « إن البلدان الرأسمالية المتطورة لتبذل اليوم جهوداً استثنائية فى مجال أسعار السلع الأولية لتحقيق التجميد فى الأسعار أولا ومن ثم التخفيض فى مرحلة لاحقة » (٢١) . لا تخدعنا نحن أن يأتى التخفيض مستتراً بستار التجميد المقرون بالتضخم فى أسعار السلع الصناعية الرأسمالية وتخفيضات أسعار الصرف الخاصة بالدولار الأمريكى والليرة الاسترلينية . وتنتهج هذه البلدان لبلوغ الغرض الأساليب التالية : —

— التهديد بالعدوان على مصادر المواد الأولية واحتلالها بالقوة ووضعها فى خدمة الدول والاحتكارات الامبريالية كما جاء ذلك صراحة على لسان الرئيس الأمريكى فورد ووزير خارجيته كيسينجر . فالسيد كيسينجر وضع المسألة فى مؤتمر الاونكتاد الأخير فى نايروبى كما يلى : « إن البلدان النامية أمام الخيار بين الشعارات والحلول ، بين الواقع والكلام الطنان ، فالحلول تؤدى إلى التعاون ، أما الشعارات فتؤدى إلى المجابهة » (٢٢) .

— التهديد بعدم تقديم المساعدات الاقتصادية أو القروض المالية أو المساهمة فى إقامة المشاريع الاقتصادية فى البلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، فقد رفض ناظر الخزانة الأميركى وليم سايمون مشروع مكنمارا باضافة ٩ مليارات دولار إلى رأسمال المؤسسة الدولية للتنمية لتمويل مشروعات تنموية فى البلدان النامية .

— التهديد بالامتناع عن تصدير المعارف التكنولوجية ومنجزات الثورة العلمية التكنيكية وبراءات الاختراع والأسماء التجارية إلى البلدان النامية أو فرض أسعار خيالية عليها بحيث تتعذر الإفادة منها .

— التهديد بمنع تصدير المواد والسلع الغذائية إلى البلدان التى تنادى أو تدعم رفع أسعار المواد الأولية وتعارض الدول الرأسمالية المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فى المحافل الدولية .

— التهديد بمنع تصدير المواد والسلع الغذائية إلى البلدان النامية وفرض قيود على استيراداتها من هذه البلدان وفرض عقوبات اقتصادية عليها ، ورفض أى توجيه دولى من جانب الأمم المتحدة بصدد وضع ضمانات معينة لتقليص اتجاهات أرتفاع أسعار السلع المصنعة ونصف المصنعة . وقد جاء على لسان وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية بهذا الصدد ما يلى : —

« إن هذه المهمة المعقدة لا يمكن حلها إلا بمساعدة المبدأ التوجيهى للسوق الحرة ، وإنه لأمر خيالى وخطر أن نحاول إيجاد حل عن طريق التوجيه الدولى ، وإن أى محاولة لتحقيق ذلك قد تنتهى فقط إلى إحداث شلل وضياع فى المواد » (٢٣) .

— السعى لتفتيت تعاون البلدان النامية المالكة للمواد الأولية فيما بينها وتنسيق سياساتها إزاء الدول والاحتكارات الرأسمالية والتأثير على تلك الدول السائرة فى ركابها لمعارضة قرارات الدول النامية بشأن أسعار المواد الأولية وحجم الإنتاج والتصدير ... إلخ .

— السعى لإثارة الخلافات فيما بين البلدان النامية المالكة لها وتصوير القضية الأخيرة على أن السبب وراء ارتفاع أسعار السلع المصنعة ونصف المصنعة والمعارف التكنولوجية يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من البلدان النامية المالكة لها .

— استخدام البلدان الرأسمالية المتطورة أساليب المناورات فى المؤتمرات

والندوات الدولية لعرقلة جهود البلدان النامية من أجل اتخاذ قرارات تضامنية مشتركة فى مجابهة النشاطات المعادية التى تقوم بها الاحتكارات والدول الامبريالية (٢٤) ، كما جرى فى مؤتمر الانكتاد الرابع الذى انعقد فى نايروبى خلال شهر أيار « مارس » ١٩٧٦ وتبلور بوضوح فى خطاب كيسنجر المذكور أعلاه .

- العمل على إقامة التكتلات الدولية الاحتكارية كوكالة الطاقة ومؤتمرات القمة للدول الرأسمالية الصناعية لمقاومة محاولات الدول النامية انتزاع حقوقها العادلة منها .

وخلال الفترة الحرجة تسعى حتى يتحقق لها ما تريده إلى تنفيذ عدد من تلك الاتجاهات الواردة أعلاه إضافة إلى ما يلى : —

- استعادة جزء من الفائض الاقتصادى المتحقق لعدد من البلدان النامية المالكة للمواد الأولية وذلك من خلال تجميد الأسعار الأسمية لهذه المواد ونهش قوتها الشرائية الفعلية عبر التضخم النقدى فى أسعار السلع المستوردة بالمقابل والتدهور فى قيمة الدولار ولجنيه الاسترلينى .
- توظيف جزء من الفائض الاقتصادى فى اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة بفوائض ضئيلة وأساساً فى القطاعات المالية الطفيلية والعقارية والترفيه كما نلاحظ فى بريطانيا والولايات المتحدة خاصة .
- تشجيع لاستثمارات الترفية فى المشاريع الاقتصادية التى تقيمها البلدان الرأسمالية المتطورة للبلدان النامية (٢٥) .
- « تشجيع الإستهلاك البذخى لدى السكان وأجهزة الدولة وعبر

أساليب وطرق مختلفة مستفيدة من طبيعة أجهزة الإدارة الاقتصادية فى هذه البلدان وتعاطفها الفكرى والمصلحى العتيق » (٢٦) .

والحقيقة أن التبادل بين البلدان الغربية أو الرأسمالية المتطورة عموماً والبلدان التابعة المتخلفة يؤدى إلى زرع نمط استهلاكى متطور وترف إلى حد كبير فى البلدان الأخيرة ، ويؤدى بالتالى إلى استنزاف الموارد المحلية واستلاب القيمة مغذياً فى الوقت نفسه طبقات وفئات إجتماعية محظية تنمو باضطراد وتقوم بتجديد هذا الاستهلاك البذخى باستمرار ، كذلك لم تعد البلدان الرأسمالية المتطورة تعارض إقامة مشاريع اقتصادية فى البلدان النامية بل أخذت تساهم فيها أيضاً وهى بذلك تبدو وكأنها تؤيد وتساند جهود البلدان النامية نحو التنمية الاقتصادية والإجتماعية ، وإنما هى تتدخل فى هذه المشاريع لتقرر وجهتها وفعلها الاقتصادى ولتستخدمها قناة لسلب القيمة وضمان التفاوت وتجديده بين الغرب والبلدان النامية .

العلاقة العكسية بين قوة الرأسمال وموقفه من النظام الجديد

بالرجوع إلى قانون تفاوت التطور مجدداً نستطيع أن نلاحظ بأن الرأسمال المهيمن أى الأمريكى والرأسمال المتقدم « الحيوى » كاليابانى أو الألمانى الغربى خاصة يستغل الأزمات ليزيد هيمنته ويضاعف نفوذه على حساب الرأسمال الثانوى كالبريطانى أو الإيطالى . وبالمقابل فان مصاعب هذا الجناح الأخير أو هذه الأجنحة من الرأسمالية تدفعها إلى البحث بشتى السبل عن أساليب لتجاوز ضيق السوق وقلة الموارد فتقدم « تنازلات رائدة » للبلدان المتخلفة — ولطبقاتها العاملة المحلية — خاصة عندما نأخذ فى اعتبارنا عجز هذه الرأسماليات الثانوية عن اللجوء إلى العنف . وهذا ما سنعود إليه بعد قليل .

٣ ــ ٢ ــ فرضية العلاقة الذرائعية بين المعونات الغربية والنظام الجديد :

أكد مؤتمر التجارة والتنمية الهدف الذى سبق أن اتفق عليه فى إطار عقد التنمية الأول وهو أن تخصص البلاد المتقدمة ما يعادل ١ ٪ من دخلها القومى لأغراض المعونات الاقتصادية للبلاد النامية . وقد زاد المؤتمر على ذلك أنه طلب أن تحتوى هذه النسبة على ٠,٧ ٪ على الأقل فى صورة معونات اقتصادية رسمية أو حكومية . يضاف إلى ذلك أن مؤتمر التجارة والتنمية عمل على زيادة موارد المعونات الاقتصادية عن طريق التوصية بما يسمى التمويل التعويضى وكذلك بالعمل على إيجاد صلة بين إنشاء حقوق السحب الخاصة فى إطار صندوق النقد الدولى وبين كمية المعونات الاقتصادية المتاحة للبلاد النامية .

نحن نعتمد إذن على العكس ،فرضية ثانية تقول بوجود علاقة ذرائعية بين سياسات المعونات الرأسمالية التمويلية والتقنية والمالية إلى البلدان المتخلفة والستراتيجية الغربية النيوكولونيالية لتحوير النظام الاقتصادى الدولى الجائر السائد حتى الآن فى علاقات البلدان المذكورة بالبلدان الرأسمالية المتطورة .

وهكذا نتخذ التحليل النقدى للصياغات الجديدة للمعونات الرأسمالية كمعونات مجموعة المصرف الدولى ومعونات ألمانيا الغربية وفرنسا واليابان مثلا ، ونسب كل من توجهاتها القطاعية وتمايزاتها الجغرافية ــ السياسية أى بحسب البلدان وبناها الاقتصادية والسياسية ــ وغائية تركيزها على التكوين والتأهيل والتدريب الصناعى إلى قانون الدمج الشاقولى المتجدد باستمرار فى السوق الرأسمالية الدولية ، تطبيقين متكاملين لمنهج البحث فى هذه العلاقة الذرائعية بين سياسات المعونات الرأسمالية الخارجية والمضامين الاستعمارية الجديدة المتطورة أو قيد التبلور لمشروع تجديد النظام الاقتصادى الدولى . ذلك إن للاستدانة من الدول والمؤسسات المتخصصة الغربية منطلقاً تقرره مصالح

الرأسمال الاحتكارى الامبريالى وصيرورة قانونه الأساسى وهو الربح بسلب فائض القيمة . ثم تتحقق الحركية الموضوعية للاستدانة الخارجية وفقاً لمذهب هذا الرأسمال فى مناخ أزمته الراهن ، فتتمخض عن إسقاطات صناعية وزراعية تكنولوجية واقتصادية على مستوى العلاقات الدولية القادمة تشكل فى إطار فرضيتنا هذه . وكما سنرى لاحقاً فى هذا البحث عند تقييم المعونات الألمانية والغربية سمات نيوكولونيالية وربما جوهراً نيوكولونيالياً مطوراً للنظام الاقتصادى الدولى الجديد . إن أسبابنا لاعتماد هذه الفرضية فى سياق دراساتنا لتحديد استراتيجية الغرب والامبريالية عامة (أى بادراج اليابان أيضاً) المتعلقة بالنظام الدولى الجديد هى أن المعونة التمويلية أداة للتدخل فى مرحلة اختيار قطاعات الاستثمار وفروعها أى للوصاية على أولويات الاستثمار وبالتالى على استراتيجيات التنمية ، وأن المعونة التقنية وسيلة للدمج الشاقولى التكنولوجى وهى لذلك أداة لتفجير آلية النهب الامبريالى والتسلط من خلال السلع والخدمات التكنولوجية ولتجديدها وتغذيتها باستمرار . أما المعونة المالية فتواصل لا بل تشدد التبادل غير المتكافىء .

فى هذا البحث مسعى لرصد سياسة المعونات المالية الغربية إلى البلدان المتخلفة كما تبلورت مؤخراً فى صيغتها المنقحة « المتقدمة » أى لدى قادة مجموعة المصرف الدولى وفى أوساط الامبرياليات الثانوية التى يدفعها ضعفها النسبى وربما أيضاً ضغط الأزمة العامة للرأسمالية وتقلص مجالها الحيوى وتفاقم تناقضاتها إلى إعطاء المثل والقدوة للامبريالية الكبرى امبرياليه الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الامبرياليات . ومن هذه الزاوية تكون سياسة المعونة والاقراض لكل من المصرف الدولى والرأسمال الألمانى الغربى السائد مرصداً للأسلوب المالى والتمويلى لدى الغربيين فى حرف معركة النظام الاقتصادى

الدولى الجديد عن منحاها وفى الاستيلاء على توجهاتها وتحويلها إلى مختبر ومحترف لأدوات وطرائق مستجدة للاستعمار الجديد ومهرب من أزمة الغرب الرأسمالية الشاملة (٢٧) .

إن تصاعد نضال البلدان المتخلفة المصدة للطاقة وللمواد الخام المستنزفة بأسعار بخسة فى العالم الرأسمالى قد بلغ عتبة انفجارية فى الفصل الرابع والأخير من سنة ١٩٧٣ . ونتيجة لمضاعفة أسعار النفط الضرائبية والتجارية استفحلت الأزمة الظرفية الراهنة للنظام الرأسمالى الغربى وبرزت بشدة ظاهرة الانكماش التضخمى . وتبعاً لذلك فقد اصيبت بالركود النسبى على إمتداد سنتى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ التوظيفات المالية الخارجية للمؤسسات والشركات الألمانية الغربية .

ولكن الاستثمارات والتوظيفات المالية الخارجية لألمانيا الغربية عادت فزادت زيادة ملحوظة فى النصف الأول من سنة ١٩٧٦ المنقضية ، كما تشير الإحصائيات التى أعلنتها الدوائر الاقتصادية والمالية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية (٢٨) . وهكذا أرتفعت قيمة هذه التوظيفات خلال النصف الأول من السنة المذكورة حوالى ٣٠٠ مليون مارك ألمانى غربى عما كانت عليها خلال الفترة المقابلة من سنة ١٩٧٥ . فوصلت بذلك قيمة الاستثمارات الألمانية الغربية فى الخارج إلى حوالى ٢,٧ مليار مارك ألمانى غربى . تشير هذه الإحصاءات الألمانية أيضاً إلى أن الاستثمارات الخارجية قد تركزت أساساً فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية إلى جانب بعض دول العالم الثالث . إن ثلثى الاستثمارات الألمانية فى الخارج والبالغة حوالى ٤٥ مليار مارك هى فى الدول الرأسمالية المتطورة (وبالمقابل فان ثلثى الاستثمارات الأجنبية داخل ألمانيا الاتحادية هى من دول أوربا الغربية بينما ينتمى الثلث الباقى لأمريكا الشمالية) .

لكن استثمارات ألمانيا الغربية فى الدول والأقطار النامية خلال النصف الأول من العام الحالى بصورة لا تنفصل ولا شك عن التدابير التشجيعية التى اتخذتها الدول المتخلفة من جهة وعن معونات التصدير والمعونات المالية التى تقدمها حكومة ألمانيا الغربية وهيئات التنمية الألمانية فى هذا الميدان . وتشكو المصالح الألمانية الراغبة فى تطوير نشاطها الاستثمارى فى البلدان المتخلفة من « أن الأوضاع الاقتصادية والمالية فى بعض دول العالم الثالث لا تشجع كثيراً على اجتذاب الأموال والتوظيفات الأجنبية لديها خاصة فيما يتعلق : —

(أ) بعدم وضوح الإجراءات المطبقة فى هذا المجال أو ضمان الاستثمارات الأجنبية والعقبات المختلفة المتعلقة بانتقال رؤوس الأموال .

(ب) عدم توفر أسواق كبيرة وواسعة فى عدد كبير من دول العالم الثالث تشجع على اجتذاب رؤوس الأموال والتوظيفات الصناعية فيها .

(ج) وعدم كفاية المرافق العامة التى تشجع الاستثمارات الأجنبية وتعمل على اجتذابها » .

ولكن الدوائر الاقتصادية والمالية الألمانية تطالب هنا بالحقيقة جملة البلدان المتخلفة بمزيد من التراجعات والتنازلات الاقتصادية التى تسجل منذ سنوات فى عدد من الأقطار العربية والأفريقية والآسيوية وفى أمريكا اللاتينية . ونجد أن الدوائر الألمانية الغربية المذكورة تشهد فى وثائقها نفسها بأن كثيراً من الدول النامية استطاعت تجاوز هذه العقبات فى الوقت الحاضر بحيث اجتذبت خلال السنوات القليلة الماضية جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال والتوظيفات الأجنبية ، ولعل أوضح مثال على ذلك هو زيادة الاستثمارات الألمانية فى كل من البرازيل ومصر والأردن واليمن .

وبالفعل « ترتبط ألمانيا الاتحادية اليوم بمجموعة كبيرة من الاتفاقيات الثنائية مع ٣٦ دولة من دول العالم الثالث لتشجيع الاستثمارات الألمانية وحماية رؤوس الأموال والتوظيفات فيها ، إلى جانب بعض الاتفاقيات المماثلة مع عدد كبير من الدول النامية الأخرى التى لم يجر إبرامها بعد سوف تساعد على زيادة حجم الاستثمارات الألمانية فى الخارج خلال السنوات القليلة القادمة » (٢٩) . إن قانون تفاوت التطور يفعل فعله بشدة أبان أزمات النظام الرأسمالى الدولى وذلك لصالح أكثر الرأسماليات تطوراً وتبلوراً ، وهكذا نجد أن ألمانيا الغربية قد عززت مواقعها بقوة خلال الأزمة الظرفية الأخيرة على حساب الرأسماليات الضعيفة البريطانية والايطالية والفرنسية . إذ « من الملاحظ أن الركود الشامل الذى طرأ على الاقتصاد العالمى خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يؤثر على حجم الاستثمارات الألمانية فى الخارج بقدر ما فعل بالنسبة لدول العالم الصناعية الأخرى ، بينما يلعب دوراً كبيراً فى تقليص الاستثمارات الأجنبية داخل ألمانيا الاتحادية نفسها .. أما قيمة الاستثمارات العربية والواردة من الدول الأخرى المنتجة للنفط فى الاقتصاد الألمانى فتقدر بحوالى ٥ مليارات مارك تقريباً وهى كمية ضئيلة بالنسبة لمجموع الاستثمارات الأجنبية الموظفة فى ألمانيا . ونلاحظ أن القطاع الألمانى الخاص قد أستطاع تجاوز الأزمة وضاعف حجم استثماراته الخاصة خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ عما كان عليه خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٧٥ » .

حول قلة المعونات العمومية الغربية

تمكنت البلدان المتخلفة من تسجيل معدل وسطى للنمو مقداره ٦ بالمائة سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى من العقد الثانى الحالى أى من سنة ١٩٧٠ حتى ١٩٧٤ . ولكن تدهور نسب التبادل نتيجة الانكماش الاقتصادى

فى الدول الرأسمالية المتطورة وتواصل التضخم المركب (أى البنيوى الزاحف منه والظرفى العارض معاً) وتأثير أرتفاع أسعار النفط على البلدان المتخلفة المستوردة قد أوصل الأمور إلى نقطة خطيرة من القطيعة . ويرى الاقتصادى اليونانى المعروف انجيلو أنجيلوبولس بأن « قصور المعونة العمومية من أجل التنمية قد ساهمت كثيراً فى بلوغ هذا الموصل . ذلك أن هذه المعونة لم تبلغ نصف الهدف الذى حددته الأمم المتحدة فقد مثلت ٠,٣٦ بالمائة من المنتوج الوطنى الخام (GNP. PNB) خلال سنة ١٩٧٥ بدلا من ٧٠ بالمائة كما كان مطلوباً . وتبعاً لذلك فان مجمل عمليات نقل الموارد (من قروض واستثمارات وهبات رسمية) وهى لا تشكل « معونة » وإنما تمويلا بشروط غير مؤاتية والتى لم تبلغ إلا ٠,٨ بالمائة من الناتج الوطنى الخام قد جاءت بنسبة أدنى بصورة محسوسة من الهدف الذى اختطته الأمم المتحدة وهو ١ بالمائة » . (٣٠)

إن الانتقادات الموجهة من البروفسور انجيلوبولس تندرج فى موقف البلدان النامية — كما سجل فى وثيقة الجزائر إلى الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيسان أبريل) ١٩٧٤ مثلا — الذى يقوم على مطالبة البلدان الرأسمالية برفع معوناتها للبلدان المتخلفة وتخفيف أعباء خدمة الديون الخارجية عن كاهل هذه البلدان انطلاقاً من أن البلدان الرأسمالية المتطورة مسؤولة تاريخياً عن استنزاف ثروات العالم الثالث وتخلفه الاقتصادى الراهن .

أما نحن فنلاحظ من خلال تحليل شروط المعونات الإنمائية من الدول والمؤسسات الغربية ورصد توجهات هذه المعونات القطاعية أن الصناعية أو الهيكلية الارتكازية فان اللجوء إلى القروض الغربية الخارجية حلقة مفرغة وميكانيزم مضاد للتراكم الوطنى وتقنين الإستهلاك على أسس شعبية موسعة (٣٠) .

٣ — ٣ — ونطرح من جديد فرضية ثالثة تقول إن نزعة نقل الصناعات

نقلا متمايزاً ومتفاوتاً إلى البلدان المتخلفة تقرر أيضاً وبصورة تكاد تكون حاسمة سمات الستراتيجية الغربية لفرض نظام اقتصادى دولى نيو — كولونيالى منقح ومتطور . ونحن نميز لمنهج البحث (تطبيقاً لهذه الفرضية) جوانب إشكالية متعددة لنزعة النقل الصناعى هذه . وهذه الجوانب هى على التوالى :

حجم الصناعات والمشاريع الصناعية المعدة للنقل إلى البلدان المتخلفة وهو معيار كمى ، والقطاعات والفروع الصناعية التى يستهدفها النقل أو يشملها أو يتم فيها وهذا معيار نوعى ، واختلاف اختيارات النقل الصناعى باختلاف البلدان المتخلفة المرشحة لاستقبال المشاريع الصناعية المعدة للنقل وهذا معيار جغرافى — سياسى شكلا بنيوى — اقتصادى مضموناً ، واختلاف اختيارات الاجتزاء الصناعى للمشاريع الصناعية المعدة للنقل (أى نقل مشاريع للتحويل الأولى Processing Activities تارة ومشاريع للتحويل الوسيط أحادى المعالجة Sub-contracting Activities تارة أخرى ومشاريع للتحويل النهائى Final or Post-Manufacturing وهذا معيار اندماجى وحركى يكشف بل ويقيس تجديد الاندماج فى الصناعة والسوق الرأسماليتين المركزيتين (٣١) ، وهناك أخيراً توقيت النقل ووتائره وعلاقته بالتالى بالأزمات الدورية وهى علاقة جدلية فى رأينا أى تناقضية متحركة وليست ميكانيكية أو انفعالية .

إن اختيار صناعات محددة دون سواها لتكون غرضاً لستراتيجية النقل وموضوعاً لتوزيع جديد مقبل فى الصناعات بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان المتخلفة — التابعة ، يشكل إحدى مقومات المشروع النيوكولونيالى المطور للنظام الاقتصادى الدولى . ومن هنا تتوفر لنا أداة منهجية خطيرة الأهمية لتقييم اختيارات التصنيع فى أقطارنا العربية وإدراك معانى سياسة

الغرب الصناعية والاقتصادية الخارجية والتعرف على المضمون الصناعى وهو الأساس فى مشروعه المتطاول للنظام الاقتصادى الدولى الجديد .

على أننا لن نبحث فى هذه الدراسة فى حيثيات هذه الفرضية ولن نبسط تطبيقاتها فهذا أمر نلبى طلبه من القارىء فى دراسات أخرى لنا (٣٢) بل سنستند إلى الفرضية فى نقد غايات المعونات الغربية وتقييم اسقاطاتها القطاعية كما سنرى .

عالج الموقف الغربى من مشروع النظام الدولى الجديد عدد من الاقتصاديين التقدميين البارزين فى الوطن العربى من زاوية موازين القوى والصراعات بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان المتخلفة أى مما يمكننا اعتباره التمايز التناحرى الجغرافى السياسى والجغرافى الاقتصادى معاً أى فى منظور كيانات الدول والمناطق الاقتصادية الجغرافية . فعل ذلك على سبيل المثال اسماعيل صبرى عبد الله فى كتابه الأخير الجامع « النظام العالمى الجديد . دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية » (٣٣) ، وكاظم حبيب فى كتيبه « إتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة وأثرها على البلدان النامية » (٣٤) ، ورغم أن اسماعيل صبرى عبد الله يفرد فصولا خاصة لستراتيجيات التصنيع والتنمية فانه يلمس لمساً سريعاً ببحثه القيم المستفيض الترابط الجدلى بين الاختيارات الصناعية والتقنية فى فروع الصناعات الأساسية وفى فروع الهيكل الارتكازى وأزمة الرأسمالية وتأثيرها فى استعجال « تقادم السلع والطرائق التكنولوجية » وفى قذف هذه الصناعات « البائرة رأسمالياً » إلى البلدان المتخلفة قذفاً متفاوت الحدة حسب ضغط الأزمات الدولية الدورية ومتفاوت « التنازلات » وفقاً لفروع الصناعة ودرجات تمركزها الاحتكارى التنافسى وتطوراتها التكنولوجية . إن التصدى لهذه الجوانب المعقدة أمر لابد منه لتقرير فعل

قانون تفاوت التطور الذى يقرر منحى قانون نقل القيمة وتجديد الرأسمال الدولى الموسع .

لقد أبرز صبرى عبد الله بالحقيقة التناقض فى منظور الاقتصاد الكلى الدولى ، وطرح من ثم قضية استراتيجيات التنمية فى البلدان النامية (٣٥) . أما سمير أمين فقد واصل اهتماماته فى كتاباته الغزيرة من منظوره المعتاد أى منظور السوق الرأسمالية العالمية وتجديد نظام الامبريالية (٣٦) .

لكن ما يعوزنا بصورة فادحة حتى الآن هو تناول أزمة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية والمشاريع والتوجهات المتضادة أو المتفارقة لتجديدها ليس من زاوية الجغرافيا السياسية : الجيوبوليتيك أو حتى النظرية الأمريكية المستجدة عن « لعبة الأمم » فحسب ، ودائماً أيضاً وبصورة جد ضرورية من زاوية التغيرات المعقدة والمتباينة فى مختلف القطاعات الاقتصادية لنظام الإنتاج الرأسمالى الدولى من حيث كونه نظام ثنائى تناحرى التركيب يجمع البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان التابعة اخذاً بعين الاعتبار تدخل بلدان السوق الإشتراكية وتأثيرها المتنامين . وواقع الأمر أن سير التغيرات والتذبذبات الجارية فى إطار الاختيار التاريخى بين تحوير قسمة العمل الرأسمالية الدولية أى تجديدها وتأبيدها من جهة وتصفيتها تدريجياً وإحلال قسمة عمل اشتراكية أى متكافئة تشمل العالم كله من جهة أخرى ، نقول إن هذا السير يتم عبر عمل جماعى متعدد التخصصات متكامل الميادين يشمل كلا من فروع الصناعة وقطاعات الاقتصاد الصناعية والتجارية الخارجية والمالية والزراعية ، ويقارن فيما بينها ويخرج باستنتاجات شاملة .

٤ ــ توجهات الغرب وموضوعات نادى داكار

إن المواضيع التى تتمحور عليها الأبحاث التى يجريها نادى داكار قد

اعتمدت خلال الجمعية العامة الثانية التى عقدها فى باريس خلال شهر نيسان ـ ١٩٧٥ وتتلخص المواضيع المدروسة كما يلى : ـ

١ ـ التعرف على الأنشطة القابلة للنقل من أوربا إلى إفريقيا والبحث فى أساليب صالحة لسياسة تعاقدية بين الدول ومجموعات الدول فى مجالات نقل الصناعات .

٢ ـ البحث فى صيغ جديدة للتعاون الصناعى المطلوب إرساؤه فيما بين المؤسسات وبلدان الاستضافة ومواطنيها .

٣ ـ البحث فى أنظمة الضمان والتدابير الأخيرة المؤهلة للتشجيع البلدان التى تملك موارد مالية فائضة على استثمار رساميلها فى إفريقيا .

٤ ـ رسم مخطط لتثمير افريقيا الغربية التى تعتبر كمجموعة كامنة للتنمية .

٥ ـ البحث عن أساليب جديدة للتعاون الإجمالى بين البلدان المصنعة والبلدان النامية .

والخلاصة أن الجمعية العامة التى انعقدت فى باريس خلال سنة ١٩٧٥ قد تمكنت من تحديد عدد معين من محاور البحث . الأنشطة القابلة للنقل من أوربا إلى إفريقيا ، وقوى التعاون الصناعى الجديد والوسائط الكفيلة بالتشجيع على اندماج الرساميل العربية فى تنمية إفريقيا صناعياً ورسم مخطط لتثمير مجمل إفريقيا الغربية وبين البلدان المصنعة (الرأسمالية المتطورة) والأساليب الجديدة فى التعاون بين البلدان المصنعة والبلدان السائرة فى طريق النمو ، إلخ ..

أما فى العاصمة العاجية أبيدجان فقد ناقش نادى داكار فى إجتماعه العمومى الثالث مشروعاً لتصريح حول التعاون الشامل بين البلدان « المصنعة » و « البلدان السائرة فى طريق النمو » وآخر أولياً حول التعاون الصناعى (٣٧).

لأول مرة تجرد قائمة دقيقة بالأنشطة المطلوب تنميتها بالأسبقية فى البلدان السائرة فى طريق النمو . وقد وضعت هذه القائمة انطلاقاً من الدراسات المنجزة وخاصة منها تلك التى وضعتها جمهورية ساحل العاج والمجموعة الاقتصادية الأوربية .

اقترح نادى داكار فى جمعيته العمومية الثالثة (ابيدجان ٢٩ تشرين الثانى ـ نوفمبر ـ ٢ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٦) بأن ترفع البلدان الصناعية دخلها القومى فى غضون خمس سنوات . كما اقترح النادى كى تضمن ديمومة هذه المعونة ويؤكد تضامنها أن تقوم جزئياً على الأقل على اقتصاديات أوتوماتيكية من الـ ossiette على أساس ضرائبى ملائم كالقيمة المضافة . إن هذه الضريبة التضامنية العالمية تبدو برأى النادى حلا محسوساً للمصاعب التى يصطدم بها منذ عشرين عاماً تمويل التنمية لبلدان السائرة فى طريق النمو (٣٨) .

فى خطابه يوم الجمعة ٢٤ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٧٦ أمام النواب بمناسبة أختتام الدورة البرلمانية بين الرئيس الفنزويلى السيد كارلوس اندريه بيريز بأن الدول الثلاثة عشر الأعضاء فى منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبيك ـ ومنها فنزويلا ـ تقدم إلى البلدان المتخلفة معونة تمثل وسطيا ثلاثة بالمائة من الإنتاج الوطنى الخام لتلك الدول المصدرة بينما لا تخصص البلدان الرأسمالية المتطورة (المصنعة) سوى ٢٦ ٪ من إنتاجها الوطنى الخام لهذه البلدان المتخلفة . وأوضح الرئيس الفنزويلى أن البلدان الرأسمالية المصنعة التى يفوق إنتاجها الوطنى الخام بعشرين مرة الإنتاج الوطنى الخام للبلدان الأعضاء فى منظمة أوبيك تقدم معونة إلى البلدان المتخلفة تقل بعشر مرات من المعونة التى تقدمها تلك البلدان النفطية الأعضاء فى المنظمة المذكورة (٣٩) . وأضاف الرئيس الفنزويلى قائلا إن البلدان المتقدمة تخصص سنوياً لمعونة البلدان المتخلفة مبالغ تفوق ثلاثين مرة ما تخصص

للمعونة العسكرية للبلدان المتخلفة وذلك « بغية انتقاء صناعات موجهة للتصدير أو التى يحتمل أن تقام فى الدول الافريقية والملغاشية المشاركة فى السوق الأوربية المشتركة » وأعدتها أيضاً المفوضية العامة للخطة الفرنسية .

وتضم هذه القائمة عشرة أنماط من النشاط : —

(أ) الحديد والصلب والتعدين غير الحديدى .
(ب) صناعة الأسمدة (المخصبات) .
(ج) صناعة إنتاج الدراجات العادية والنارية .
(د) صناعة إنتاج الأجهزة الصغيرة الكهربائية والأجهزة الهاتفية وتجميع أجهزة المذياع والتلفزة .
(هـ) صناعة الأزرار .
(و) خياطة الملابس الداخلية والقمصان .
(ح) إنتاج الألعاب والدمى .
(ط) إنتاج عجينة الورق والورق المقوى (الكرتون) .

ولكى تختار مجموعة العمل فى إجتماع النادى هذه الأنشطة العشرة ، فقد اعتمدت معايير لم تأت على ذكر الدراسات السابقة من هذا النمط نفسه ، وخاصة منها الأنشطة شديدة التلوث أو مستهلكة للمكان . وكما نعلم فقد ضم نادى روما المؤسس سنة ١٩٧٢ عدداً متساوياً من الشخصيات من العالم الثالث — وزراء مسؤولين يمثلون الجانب الافريقى — ورؤساء مؤسسات إنتاجية أوربية (أى فى فرنسا ...) .

ولا تكتفى القائمة بالتصريح عن مبادىء وبطرح اقتراحات عمومية الطابع جداً كما هى حال معظم الأوقات فى الندوات ندوات من هذا النوع وإنما تأتى بصياغة لمقترحات محددة .

إن دمج اقتصادات البلدان المتخلفة فى الاقتصادات الرأسمالية المتطورة

بآلية التبادل التجارى يتجدد باستمرار ويجدد معه الاختلال الجغرافى السياسى فى اتجاهات التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة . وفعلا فان التجارة الخارجية لهذه البلدان تتوزع على النحو المختل التالى حالياً : —

٨٠ بالمائة من المبادلات تتم مع البلدان الرأسمالية المتطورة .
١٥ بالمائة منها تجرى ما بين البلدان المتخلفة .
٥ بالمائة فقط مع البلدان الإشتراكية .

ومن الواضح أن هذا الاختلال المزمن فى تجارة العالم المتخلف الخارجية يتسبب فى ندرة العملات الصعبة المستخدمة حالياً كوحدات نقدية للتبادل خاصة ضمن السوق الرأسمالية الدولية . ويشكل أسلوب الكليرينغ حلا ملائماً لمشكلة ندرة هذه العملات التى تعانى منها البلدان المتخلفة ولكن المصالح الرأسمالية الغربية والدولية تستبعده من اتفاقاتها وصفقاتها التجارية بحيث يرتبط اعتماد الكليرينغ بمراجعة الإتجاهات السياسية الاقتصادية لتجارة البلدان المتخلفة ويمكن القول إن إنشاء مصرف للكليرنغ أى اتحاد لتسويات المدفوعات يتيح تنمية التجارة بين بلدان العالم « الثالث » (٤٠) .

وينبه خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أنه لابد كى تستطيع آلية (الميكانيزم) تسويات المدفوعات الجماعية أن تتجاوز بتأثيرها الوفورات البدهية البسيطة فتنشط نمو التجارة بين البلدان المتخلفة ، من أن تندرج (هذه الآلية) فى برنامج واسع للتعاون الاقتصادى والمالى بين بلدان العالم الثالث يوضع موضع التنفيذ .

ونشير هنا إلى أنه قد طرح مشروع لتأسيس غرفة مصرفية للتسويات بين الأقطار العربية . لقد طرح هذا المشروع مجدداً على بساط البحث أثناء اجتماع وزراء المال العرب فى نيسان (أبريل) ١٩٧٦ ، غير أن تنفيذه قد يتأخر ..

وفيما يتعلق بالنقل الانتقائى لمشاريع صناعية تتباين بين فرع وآخر من الصناعة إلى بلدان أو دويلات تختلف من حيث الموقع الجغرافى التجارى والبنية الاقتصادية والموارد الطبيعية وقوة العمله نلاحظ مثلا أن هناك اتجاهات لاستخدام نادى داكار بصورة مكملة لدور نادى روما فى خدمة التوجهات الغربية نحو نظام نيوكولونيالى يطور العلاقات الاقتصادية الدولية . ونود على كل حال أن نبسط بعض موضوعات نادى داكار وخاصة اختياراته فى النقل الصناعى كما أعلنها مؤخراً .

انعقدت فى أبيدجان عاصمة ساحل العاج ندوة ما بين الأسبوع الأخير فى تشرين الثانى (نوفمبر) والثالث من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ . كانت الندوة بالحقيقة ثالث الاجتماعات العمومية لنادى داكار . استهدفت وضع ميثاق للتعاون العام وآخر للتعاون الدولى وجرد قائمة بالأنشطة الصناعية التى يمكن أن تعطى الأولوية لتنميتها إلى البلدان المتخلفة . إن نادى داكار قد تحقق من دعم كل من رئيس جمهورية ساحل العاج والرئيس السنغالى ليوبولد سنغور . ثم تم خلال ندوة أبيدجان هذه انضمام ثلاثين عضواً جديداً من أقطار المغرب العربى ومن الولايات المتحدة الأمريكية . وسيضم إلى نادى داكار عدد من الآسيويين وآخرون من أمريكا اللاتينية وربما ممثلون عن البلدان الإشتراكية .

وكان نادى داكار قد أسس فى الثانى من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤ أى بعد ثمانى سنوات من تأسيس نادى روما . وبينما سعى فريق نادى روما فى وثائقه الأساسية الثلاث وخاصة الأخيرتين منها : النمو « صـــفراً » و « معاودة قولبة النظام الدولى ريو : Reshaping The International Order (٤١) ، لمعالجة مشاكل البشرية الخطيرة من وجهة نظر قائمة « ومالثوسية » عصرية ومن خلال دعوة انسانية طوباوية ومموهة — وبالتالى رجعية — إلى مزيد من التدويل يأتى على سيادة الدول

والأوطان تحت ستار العالمية ويزرع أوهاماً حول ضبط نشاط الشركات متعددات الجنسية (٤٢) . إن أبعاد موضوعات نادى روما الأخيرة وخطورتها تظهر بجلاء عندما يسبر الباحث العربى استراتيجيات النظام الاقتصادى الدولى الجديد الغربية من حيث أنها ترمى إلى تطويق حركة التحرر الاقتصادى والتنمية الصناعية الوطنية فى البلدان المتخلفة . أما نادى داكار فقد حصر أهدافه فى ميدان البحث عما سماه « التوزيع الأفضل للصناعات بين البلدان الغنية والفقيرة » والحقيقة أن تقاسم الصناعات دولياً سواء فى المنظور الشاقولى رأى من حيث توزيع كل من السلاسل الصناعية التكنولوجية بأكملها (سلسلة استخراج النفط وتكريره وإنتاج مشتقاته الوسيطة ونصف النهائية مثلا أو سلسلة تصنيع الحديد والصلب وإنتاج الآلات الميكانيكية والسلع الهندسية والإلكترونية) على عكس نثرها وتجزئتها شاقولياً أى لمنع تكاملها إنتاجياً ، أو فى المنظور الأفقى أى من حيث التوزيع المتوازن والتخصص التكاملى فى الصناعات بين مناطق العالم القومية أو الاقليمية المختلفة . واندماج الاقتصاديات المتخلفة الشاقولى وعبر التجارة فى السوق الرأسمالية الدولية . ونحن عندما نستخدم فى هذا البحث مفهوم الدولية نقصد به العلاقة بين البلدان الامبريالية والبلدان المتخلفة تميزاً عن العالمية الذى يشمل البلدان الإشتراكية أيضاً . لم نعتمد فى هذا البحث سياسة الرأسمال اليابانى فى البلاد العربية مثالا ومادة رغم أن السياسة اليابانية تمثل مثالا صالحاً وأداة للتحرى برأينا وقد سبق لنا أن حللناها وسياسة المصالح النفطية الأمريكية الثانوية والمسماة بالمستقلة لتحديد طبيعة قسمة العمل النفطية المنهارة ولرسم أفاقها الجديدة وتوجهاتها المتباينة المتعددة (٤٣) . إنما اعتمدنا هنا سياسة المصالح الألمانية الغربية نظراً لأنها تبلورت حديثاً فى صيغة « متقدمة » بالضرورة بسبب الانقطاع التاريخى فى الكولونيالية الألمانية خلال فترة هامة من السنين ونظراً لغياب العنف العسكرى السافر — الكولونيالى إذن — عن عملية التغلغل والسيطرة الامبرياليين عبر القناة الحالية قناة

المساعدات المالية والانمائية الخارجية . وفضلا عن ذلك فان مكانة المنطقة العربية فى الإنجاز الألمانى الغربى هى أكثر من مرموقة وملحوظة جيث أصبح التغلغل بالمساعدات الائتمانية والتقنية والمالية وبالأدوات المصرفية تقليداً راسخاً منذ الخمسينات وظاهرة مشتدة الاتساع والتنامى كما سنرى فى هذه الدراسة .

كذلك اتجهنا إلى المصرف الدولى ومجموعته لنقد سياسته الإقراضية والتحويلية ولنتحرى سماتها المميزة ونتتبع نتائجها الموضوعية. وقع اختيارنا على مجموعة المصرف الدولى هذه لأنه محفل لأبرز المسؤولين والخبراء من مختلف البلدان الرأسمالية المتطورة وبسبب استقلاليته المؤسسية عن مراكز القوى القمعية السافرة فى تلك البلدان ، ونظراً لامتداد دراساته وقروضه ومشاريعه إلى البلدان المتخلفة والرأسمالية قاطبة . ونحن فى هذا كله ندرك الدور القيادى للرأسمال المالى والاستثمارى فى نظام الرأسمالية الدولى ونظرته الشمولية من خلال المصرف الدولى . أما الهدف والغاية من اعتماد فرضيتنا الأولى وتطبيقها هنا من جديد فهما التعرف إلى مقومات النظام الاقتصادى الدولى الجديد نيوكولونياليا كما يسعى إليه الغربيون الماليون كما يحاولون تحقيقها على نحو مضاد لمشروع النظام الاقتصادى الدولى البديل لدى البلدان التحررية والمتحررة اقتصادياً عادلا ومتكافئاً وبعبارة أخرى جديداً حقاً .

٥ — كلمة أخيرة

المواقف العربية من النظام الدولى الجديد : —

ليس للعرب موقف موحد من هذه المسألة الدولية المصيرية . شأنهم هنا كشأنهم فى الحوار العربى — الأوربى كما فى حوار الشمال والجنوب .

إن لتفاوت المواقف والممارسات العربية سبباً موضوعياً بالدرجة الأولى ؛ وهذا السبب هو تباين أو تناقض السياسات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) التى يتبعونها فى أقطارهم . فمن المؤكد أن السياسات الصناعية والإنمائية والاقتصادية بصفة عامة تقرر الموقف الموضوعى والفعلى من مسألة تغيير العلاقات الدولية . كما أنها تحدد تأثير هذه المسألة على حاضر الأوضاع وعلى مآلها .

ويمكننا أن نميز عند الدول العربية موقفين من استراتيجيات الغرب وأساليبه المؤدية إلى محاولة تعميم قسمة العمل الرأسمالية النيوكولونيالية .

الموقف الأول : يقوم على الاندماج الطوعى لأسباب تاريخية وإجتماعية فى مشروع الرأسمالية المتطورة ودولها ومؤسساتها الهادف لتنقيح النظام الاقتصادى الدولى وتصفية بقاياه الكولونيالية السياسية والاقتصادية وتعميم تشكيلاته النيوكولونيالية كما عرضناها فى هذا البحث ، أما ما تناله الطبقات والفئات الحاكمة بالمقابل فهو تحسين موقعها الحالى وذلك مع تبلور النظام الجديد ولاسيما فى المجالين المالى الاستثمارى الدولى والصناعى .

الموقف الثانى : يقوم على طرح مستقل ومخالف لمشروع الغرب الرأسمالى المتقدم ذكره والتطلع لرفض النيوكولونيالية عقب تصفية الكولونيالية ، ويعتمد استراتيجيات تصنيع تنموى ووطنى بالضرورة ، لكن الغرب يحاول الالتفاف على هذا المشروع المستقل باستخدام التبادل غير المتكافىء والدمج الرأسى .

لقد تميزت هذه السنوات بتوسيع الغربيين هجومهم المضاد وتشديدهم المساعى المحمومة لتطويق حركة شعوب البلدان المتخلفة فى سبيل التحرر من الاستعمار الاقتصادى الكولونيالى والحد من استنزافه ريوع موادها الخام

المنجمية وتقويم أسعارها . قام الغربيون فى البدء بمبادرات فردية ومحلية إيطالية تارة وفرنسية تارة أخرى ، بريطانية من ثم وألمانية غربية . ثم انتقلوا بهجومهم المضاد هذا إلى مرحلة جديدة نجتازها حالياً يتميز تحركهم فيها بالتنسيق العدوانى وبالجماعية . من السهل على المرء أن يحس بهذا التحرك ويعى خطورته عندما يتم فى أعلى المستويات الرسمية ويتخذ أشكالا سافرة سواء اندرج فى مؤسسات مستديمة كوكالة الطاقة الدولية وحلفى شمال الأطلسى والمعاهدة المركزية الأوسطى أو اعتمد الدورية وتواتر دون أن يتهيكل كقمة بورتوريكو المالية . بيد أن الأمر يختلف عندما يتم تحرك الغربيين المضاد لتحرر الشعوب الاقتصادى والصناعى والتكنولوجى تخصيصاً فى مستويات أقل رسمية وبأساليب مرنة ومقنعة فيدعون للحوار الديبلوماسى الناعم حيث يطلب العزم المبدئى والوضوح كالحوار العربى الأوربى ويروجون لخرافة خلع الانتماءات على مشاجب الأندية قبل ولوجها والترفع على المصالح والتنزه عن النوازع والأفكار المسبقة كالتعاون والتداول الحر الطليق فى نادى روما ومؤخراً فى صنوه الجديد نادى داكار . فى هذه المجالات يصبح التحرك الغربى تسللا فكرياً مدروساً ومقلقاً وربما وخيم العواقب إذ تتداخل الرؤى وتتهافت المعالم الفاصلة ، وفى هذه الأجواء يسهل تزييف التمثيلية الحقة الواعية الناضجة الحازمة وتستساغ الميوعة باسم المرونة وتستغل التسويات لضعضعة المواقف المبدئية . لكننا لسنا معنيين هنا بسوسيولوجية التواجد والتحاور والتواد بين الخصوم والأضداد وإنما يهمنا أن ينظر ممثلو أقطارنا العربية خاصة وشعوبنا المتخلفة عامة إلى هذه التجمعات غير الرسمية من خلال البحث المطلوب فى أدوات الرأسمالية الدولية وأساليبها إلى بلورة مشروع النظام الاقتصادى الدولى الجديد كما تطلبه : مشروعاً نيوكولونيالياً فى جوهره مؤخراً لتحرر الشعوب .

قائمة المراجع

(١) تريبلكوف « تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية » ، موسكو ، ١٩٧٥ دار التقدم ، ص ١١٦ – ١٢٣ صفحات صغيرة .

(٢) EL-ZAIM, Issam : «La nationalisation iranienne éclaire les finalités de la nationalisation dans le Golfe» **In** : Revue Algérie & Développement, Alger, Vol. 1973.

EL-ZAIM, Issam : «La dépendence pétrolière du Golfe : Révision ou Re-production», **In** : Revue Algérienne des Scieness Juridiques Economiques et Politiques. Alger, Septembre 1975, Universite d'Alger.

EL-ZAIM, Issam : «Natiinalisation et Participation pétrochimique en Iran», **In** : Revue Algérie et Développement, Alger, Vol. 1973.

(٣) VARGA, Engènes : «Capitalisme du XX° Siècle» Paris, 1975, Editions Sociales (Ré-impression).

(٤) د. حبيب كاظم « اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة وأثرها على البلدان النامية » ، بغداد ، ١٩٧٦ ، مطبعة الرواد ، ص ٩ .

(٥) O'CONNOR, James : «The Meaning of Economic Imperialism» ;

HARDING, Timothy : «The New Imperialism In Latin America», **In** : FANN & HODGES (Editors) : «Readings In, U.S. Imperialism», Boston, 1971, Porter Sargent Publisher, pp. 1-12; pp. 23-68.

(٦) GOUVERNMENT SOVIETIQUE, Déclaration de : «Sur la restruction des rapports économiques internationaux» **In** Revue URSS, Commerce Extérieur, No. 12, Moscow, Décembre 1976, pp. 2-3, (Extraits).

(٧) EMMANUEL, Arrighi : «L'échange inégal», Paris, 1969, Editions François Maspéro.

(٨) Déclaration du Gouvernement Soviétique, op. cit.

(٩) CARRERE, Bernard : «Partage on chôumage : le choix de l'industrie mondiale», Paris, 1975, Editions Entente, Format de poche, 174 p., (la pensée économique au-delà des mers).

(١٠) النجار ، سعيد « النظام الاقتصادي الدولي الجديد تطوره ، معالمه الرئيسية

رموقف البلاد العربية منه » مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، ١٩٧٦ ، ص ٢٧ — ٣٦ .

(١١) المرجع السابق — ٢٨ — ٣١ .

(١٢) نجد عدة مصطلحات عربية متداولة للتعبير عن هذين المفهومين المطروحين أصلا من راوْول برابيش المركز والحافة هنا ، المركز والمحيط ، المركز والمحيط الهامشي أو الهامش

(١٣) UNCTAD : «Long-term Problems of the World Economy», and their Implications for the Developing Countries», Geneva, November 1976, UN-UNCTAD, UNCTAD Seminar Programme Report Series No. 1.

(١٤) République Algérienne Démocratique et Populaire : «Le pétrole, les matères de base et le développement», Alger, avril 1974, (Mémoire-présenté par l'Algérie à l'occasion de la VI° Session Spéciale de l'Assemblée Générale de l'ONU, Page 51.

(١٥) «Construire un nouvel ordre mondial. Guide de réflexion et d'action» Paris, 1976, Editions Ouvrières, Economie et Humanisme, Format de poche, p. 44.

(١٦) د . النجار سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣١ — ٣٢ .

(١٧) أنظر أطروحات بيرزيزينكي (مستشار الرئيس الأميركي كارتر) في مقالته

BRZEZINKI, Sbigniew : «L'Amérique dans un monde hostile», In : Revue Paradoxes, Paris, Janvier — Février 1977.

(١٨) DU VIVIER, B. Roelants : «Examination of Industrial Co operation In OECD Member Countries and of Perspactives Open for Developing Countries», Cairo, Concil of Arab Economic Unity.

(١٩) ZAIM, Issam : «La nationalisation éclaire les finalités de la participation»
«Iran : Participation et Industrialisation petrochimique», op. déja cité. مرجعان سبقاان .

(٢٠) د . الزعيم ، عصام « نقل الصناعة والتكنولوجيا في الستراتيجية الامبريالية » القاهرة ١٩٧٦ منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي ومجلس السلم العالمي (مجموعة وثائق ندوة بغداد العالمية الثالثة حول معضلات الانماء وضرورة إقامة نظام عالمي جديد بغداد حزيران جوان ١٩٧٦) نص باللغة العربية والفرنسية .

(٢١) د . حبيب ، كاظم ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٢٢) د . الحافظ ، مهدي « مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في نايروبي أضواء على الطريق المسدود » ، صحيفة طريق الشعب ، بغداد ، عدد ٣١-٥ — ١٩٧٦ .

(٢٣) راجع وثائق الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ١ — ١٦ ايلول سبتمبر ١٩٧٥ مطبوعات مركز الاعلام للامم المتحدة بالقاهرة ١٩٧٦ صفحة ٨ .

(٢٤) د . منيف ، عبدالرحمن ، « حول التهديدات الأميركية باحتلال منابع النفط »

فى مجلة النفط والتنمية ، عدد تجريبى ، بغداد ، تموز يوليو ١٩٧٥ ، ص١٢-٢٩ .

(٢٥) تبلورت قسمة العمل النيوكولونيالية وتعمقت بالاستثمارات المختلطة أو الأجنبية الخالصة (الأميركية الشمالية) فى صناعات تحويلية فى عدد من بلدان أميركا اللاتينية منذ الستينات ، وبروز ظاهرة الاستهلاك الترفى النخبوى كنموذج مستورد وتوجه فى التصنيع المحلى من النمط التابع ونتيجة لبروز هذه الظاهرة فى أميركا اللاتينية قبل سواها من المناطق المتخلفة التابعة . فان الاقتصاديين الراديكاليين فى أميركا اللاتينية (وخاصة البرازيل والأرجنتين ودويلات الكاراثيب) قد سبقوا سواهم فى أفريقيا مثلا ، إلى الربط بين استراتيجية النمو ونمط الاستهلاك المعتمدين ، حيث لاحظوا دورا خاصا فى تحديد نمط النمو وفى تحديد التبعية يؤديه الاستهلاك الترفى (النخبوى بالضرورة) المستورد من البيئة الرأسمالية المتطورة والمزودة فى البلد المتخلف فيقرر نوع التبعية أى الاندماج فى السوق الرأسمالية من خلال قطاع تصديرى واستهلاك ترفى مستورد كنمط من البلدان الرأسمالية المتطورة وقطاع لانتاج سلع الاستهلاك الكمالى أو الترفى تلبية لحاجات الطبقات الطفيلية المحلية أو السوق الرأسمالية الخارجية ان هذا النموذج يدخل فى الفرضيات أن البنية السكانية واسعة نسبيا فهو يستلهم بلدا كالبرازيل أو الأرجنتين وقد يصلح للتطبيق والتحرى فى ايران ولكنه قد لا يصلح تنظيرا للدويلات الموجهة خارجيا والمعزولة عن خلفيتها القارية أو الاقليمية خاصة عندما تكون المواد الأولية أو الطاقة هى التى تتيح مكافأة عالية للرأسمال بالمقارنة مع مجازاته فى المركز المتطور ويزداد تصدر النموذج عندما تكون الدولة « مجهرية » . لقد استلهم سمير أمين من التحليل الأميركى اللاتينى وتحليلاته الافريقية نموذجا التراكم الخاص ببلدان الهامش الرأسمالى كنقيض لنموذج التراكم المركزى :

AMIN, Samir : «Le cadre théorique de la problématique de transition», Genève, Institut International d'Etudes Sociles (International Institute of Social Studies).

إن اللجوء الى الدمج الأفقى كعملية مضادة للاندماج الرأسى تضع حدا لهذا الاندماج وتساند الانتقال بالتحول من التصدير وانتاج السلع الكمالية للنخبة الطفيلية إلى التوجه الداخلى وإنتاج السلع الاستهلاكية الجماهيرية ، والمقصود بالدمج الأفقى تحويل السوق المحلية الوطنية إلى سوق من بعد اقليمى أو متعدد الأقاليم مضاد للاولية الرأسمالية .

(٢٦) د . حبيب كاظم (اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية وأثرها على البلدان النامية) مرجع سابق .

(٢٧) أنظر الزعيم ، عصام « مذهب المصرف الدولى فى الإقراض والنظام الاقتصادى الدولى الجديد » .

مجلة المجاهد الأسبوعية الجزائرية ، العدد٨٥٢ - الجزائر عدد الجمعة ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ وأيضاً :

الزعيم عصام « المساعدات الألمانية الغربية والنظام الاقتصادى الجديد »

مجلة المجاهد الأسبوعية الجزائرية العددان ٨٥٣ - ٨٥٤ الصادران فى ١٧ و ٢٤ ديسمبر ١٩٧٦ .

(٢٨) الاستثمارات الالمانية الغربية فى الخارج » مجلة الاقتصاد السورية ، العدد ١٥٧ ، دمشق شباط فبراير ١٩٧٧ ، صفحة ٧١ - ٧٢ .

(٢٩) المرجع السابق .

ANGELOPOULOS, Angelos : «Le Tiers-Monde face aux pays riches», Paris, 1973, p. 85. (Chapitre : Le mythe de l'aide au développement).

ANGELOPOULOS, Angelos : «Pour une nouvelle politique du développement international», Paris, 1976, P.U.F., p. 27, (Faiblesses du système économique : L'insuffisance de l'aide publique).

(٣١) د . الزعيم ، عصام نقل الصناعة والتكنولوجيا فى الستراتيجية الامبريالية » تقرير مقدم إلى ندوة بغداد العالمية الثالثة حول معضلات الانماء وضرورة إقامة نظام عالمى جديد ، مرجع سابق .

EL-ZAIM, Issam : «Le transfert industriel et la recherche d'un nouvel ordre économique international», Rapport au Premier Congrès des Economistes du Tiers-Monde, Alger, Février 1976, Document 81. ٣٢)

• د. الزعيم ، عصام « من أجل تقييم موضوعى لاستراتيجيات التصنيع التنموى العربية » مجلة المجاهد الأسبوعية ، العدد ، الجزائر ٢٥ مارس ١٩٧٧ .

• د . الزعيم ، التصنيع وتخلف الاقتصاد العربى » ، مجلة الاقتصاد العربى » ، مجلة الاقتصادى العربى بغداد ، اتحاد الاقتصاديين العرب : السنة الأولى العدد الأول ١٩٧٧ .

(٣٣) د . صبرى عبد الله ، اسماعيل « دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية » القاهرة ، ١٩٧٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٣٤) د . حبيب ، كاظم « اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية وأثرها على البلدان النامية » مرجع سابق .

(٣٥) د . صبرى عبدالله ، اسماعيل « دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية » مرجع سابق .

(٣٦) يجنح سمير أمين فى كتاباته (« التراكم على الصعيد العالمى » و « التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة » و « النمو المتفاوت ») وكأنه يسحب التناقض الأساسى على مستوى عالمى فيراء بين قوى الرأسمال وقوى العمل متجاوزاً الانتماءات القومية .

وهكذا لا يبرز التناقضات بين قوى الرأسمال نفسها كتناقضات تتداخل فى تقرير تطور الرأسمالية ككل من جهة وتطور تناحرها مع البلدان المتخلفة من جهة أخرى .

كذلك فهو لا يبرز التناقضات بين قوى الرأسمال الدولى المذكور والدول المتخلفة التابعة وما يجاز فنحن لا نرى فى تحليلات سمير أمين ما نسميه هنا « الوحدة عبر التناقضات » أى تجدد التناقضات الذى لا يهدأ ويولد الأزمات وينجم عنها ويتواصل حيويته .

(٣٧) « نادى داكار يقترح تنمية أولية لعشر صناعات فى بلدان العالم الثالث »
In : Le Monde, Paris, 30 Novembre 1976.

(٣٨) Ibid. المرجع السابق

(٣٩) خطاب الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريه لوبيز يوم ٢٤ كانون الأول ديسمبر ١٩٧٦ أمام النواب في الدورة البرلمانية الأخيرة للبرلمان الفنزويلي .

(٤٠) B.K., (Dossier) **In :** Revue Economie, No. 26, Paris, Septembre 1976

العدد ٢٦ مجلة إيكونوميا – باريز – سبتمبر ١٩٧٦

(٤١) د. حلمي عبدالرحمن ، ابراهيم تقديم وثيقة ريو (إعادة هيكلة النظام الدولي) • أعداد كانون الثاني يناير وشباط فبراير وآذار مارس ١٩٧٧ من مجلة الطليعة المصرية عرض من الدكتور حلمي عبدالرحمن وهو أحد واضعي مشروع ريو تحت مسئولية يان تنبرجن لأفكار المشروع ومقترحاته الرئيسيه) .
يمكن الرجوع إلى الوثيقة الأساسية الكاملة للمشروع

* TINBERGEN, Jan Editor) : «Reshaping The International Order (R.I.O.)». Rotterdam, 1976. Club of Rome.

وكذلك وثائق الاجتماع الخاص لنادي روما بالاشتراك مع السلم في البحار ، مدينة الجزائر ، تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٦ .

(٤٢) PINO-SANTOS, Oscar, Discours au nom de l'Association des Economistes du Tiers-Mone à la réunion spéciale du club de Rome à Alger (du 25 au 28 Octobre 1976).

راجع خطاب أوسكار بينو - سانتوس باسم جمعية اقتصادي العالم الثالث فاجتماع نادي روما الخاص بمدينة الجزائر في أكتوبر ١٩٧٦ .
وبشأن التقييم الإجمالي لمشروع ريو راجع أيضا ما كتب هرفان سانفا – كروز

* SANTA-CRUZ, Herman : «Comments On The RIO Project», In Development Dialogse (Sweden), Vol. 1976, No. 2, pp. 104-111.

(٤٣) الزعيم ، عصام « التبعية النفطية للخليج العربي : تناقضات مراجعتها وتناقضات تحديدها » ، مجلة آفاق عربية ، بيروت ، مجلد ١٩٧٥

تقرير مقدم إلى ندوة بغداد العالمية الثانية حول النفط والمواد الأولية من أجل التنمية ، بغداد ، تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٤ .

EL-ZAIM, Issam : «Dependencia Petrolera En El Golfo : Oportunidades Y Riesgos», **In :** Estudio de Asia y Africa, Vol. X. No. 1, El Colegro de México, 1975, pp. 17-34.

* * *